

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(الطبعة ٤١٣ هـ)

٩



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEEED)

الْحَمْدُ لِلَّهِ

المؤتمر العالمي بنبينا الأكرم عليه آلاف التحية والثناء الشيخ المفيد

الحكايا

في خَالَفَاتِ الْمُعْتَزَلَةِ مِنَ الْعَدَلِيَّةِ
وَالْفِرْقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ
مِنْ لَمَّالِي

الْإِمَامُ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيُّ، الْبَغْدَادِيُّ
(٢٣٦-٤١٣ هـ)

عَرَضَ وَوَرَّثَهُ
السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى
أَبِي الْقَاسِمِ، الْمَوْسَوِيُّ، الْبَغْدَادِيُّ
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تحقيق و توثيق

السيد محمد رضا الحسيني البجلاني

الحكايات	الكتاب:
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف:
السيد محمد رضا الحسيني	المحقق:
الأولى	الطبعة:
١٤١٣ هـ	التاريخ:
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر:
مهر	المطبعة:
كامبوست الحوراء (ع) - قم	صفّ الحروف:
٢٠٠٠	الكمية:
	السعر:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ،

والصلاة والسلام على سيدنا ونبيّنا الرسول الأمين ،

وعلى الأئمة الطاهرين من آلّه الطيّبين .

تقديم :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى الأئمة من آله حُجج الله .

وبعد :

في عام (١٤٠٨) طبع هذا الكتاب بتحقيقي في العدد السادس عشر من نشرة « تراثنا » الفصلية ، التي تُصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، في مدينة قم المقدسة .

وكنت قد اعتمدت في تحقيقه على ثلاث نسخ ، وقدمت له مقدمة مُسَهبة احتوت على : دعوة لإحياء الذكرى الألفية لوفاة مؤلفه الشيخ المفيد رحمه الله (٤١٣ - ١٤١٣) .

واحتوت على حديث عن أقسام التعاليم الإسلامية ، ونشوء الفرق الكلامية ، والخلط بين المذاهب ، ونبذة عن حياة الشيخ المفيد قدس الله سرّه ، وعن هذا الكتاب .

ولقد قيض الله مَنْ حَقَّقَ الرغبة ولَبَّى الدعوة لإحياء الذكرى الألفية ، فرغب إليّ في إعادة طبع هذا الكتاب ، ضمن ما عزم على نشره من تراث الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) .

ولقد تمّ تصميم القائمين على هذا الأمر أن يُعيد نشره ثانية ،
بصورة مستقلة .

فقمّت بقراءة ثانية للكتاب ، مع اعتماد نسختين أُخريَيْن منه
في العمل ، وتقديم كلمة قصيرة عن موضوع الكتاب ، ونسبته ،
ونسخه ، ومنهج العمل فيه .

أملاً أن يحوز رضا المراجعين الفضلاء .

ولله الحمدُ في الأولى والآخرة ، إنّه وليّ التوفيق ، وهو نعم
المولى ، ونعم النصير .

وكتبَ

السيد محمد رضا الحسيني

في ٢٥ رجب المرجب ١٤١٢

المقدمة

١ - على الاعتبار

يُعتبر القرنُ الرابع الهجريّ - عند بعض الدارسين حول التاريخ الإسلامي - عهداً مميّزاً بأهميّة خاصّة من بين القرون التي سبقته ولحقته .
وربما يكون بين أسباب ذلك أنّه القرن الذي سبقته ثلاثمائة عام ، كانت كافيةً لأن ترسو فيها الأُمّة على شاطئ الاستقرار والأمان ، في السياسة والقانون والعقيدة ، بعد أن مرّت بالتجارب العديدة واللازمة والمتفاوتة في أشكال الحكم وأنظمتها ، وفي المدارس الفقهيّة ومناهجها ، وفي الآراء والعقائد ونظريّاتها ، كما كان المفروض أن يتمّ الازدهار على كافّة الأصعدة ، بعد أن جرّب كل أصحاب القدرات والمهارات المهنيّة والصناعيّة والعملية حظوظهم ، وحتى بعد أن امتلأ اصحاب الشهوات والأهواء من أمنيّاتهم ورغباتهم التي حصلوا عليها ، بعد أن عانت الأُمّة وعاشت كلّ الآلام والآمال ، ووقفت على كلّ التجارب ، وحن لها أن تقتنع على الشكل النهائي والأفضل ، والذي يتمثل فيه « الحقّ الاسلامي » الذي تنتمي إليه الأُمّة بكاملها ، على اختلاف أهوائها ومذاهبها ، والعنوان الكبير الذي لا يزال له الهيبة والرسم ، وإلى وُدّه وحُبّه تتسابق كلّ الفئات ، وكلّ يدّعي وصلاً به ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى : نجد في هذا القرن خاصة ، الزمان الذي تكاملت فيه مصادر المعرفة الإسلاميّة ، وجمعت وضبطت ، بحيث لم

يشذ عن حيلة الدارسين ما يُعذرون بجهله .

وملاحظة أخرى تعتبر هامة : أن الثقافات غير الإسلامية ، أصبحت تُظهر نشاطاً خاصاً بعد أن تمادى بالأمة البُعْدُ عن التعاليم الإسلامية ، فتردّت في مهاوي الفراغ العقائديّ ، والفساد الخلقي ، والضعف العسكريّ ، فوجدت تلك الثقافات منافذاً للتسلّل إلى المجتمع الإسلاميّ ، مستغلّين ذلك ، إلى جانب السماح الإسلاميّ المتبني لمبدأ « لا إكراه في الدين » .

ولقد حاولت المذاهب والفرق المختلفة من اتخاذ المواقع المحددة ، للحفاظ على نفسها وعلى المنتمين إليها ، فرسّمت لأنفسها الحدود العقيدية ، حسب مناهجها الفكرية ، كما حصل للمذهب السنيّ على يد منظّره العقيدّيّ أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠) الذي حدّد معالم « العقيدة الأشعرية » في مؤلفاته ، فظلت ملتزماً بها ، عند أهل السنة حتى اليوم !

وبالنسبة إلى مذهب الشيعة ، فإنّ هذا القرن كذلك كان مميّزاً ومهمّاً :

في بداياته واجهت الطائفة مسألة غيبة الإمام عليه السلام بشكل جديد ، وهو أمر - وإن سبقت له أمثلة - إلّا أنّها في هذه المرّة كانت أدقّ ، وأوسع مدى .

وفي هذا الظرف بالخصوص كانت النصوص الشرعية المباشرة قد تكاملت ، ولم يتوقع بعد ذلك صدور نصّ جديد ، بفرض الغيبة الكبرى للإمام عليه السلام الذي يعتبر مصدراً ممتداً للتشريع .

وعندها أقدم واحد من كبار علماء الشيعة في ذلك العصر ،
بتجميع كافة ما توفّر من النصوص المعتمدة ، للمعرفة الإسلامية ، وهو
الإمام أبو جعفر الكلينيّ محمّد بن يعقوب الرازيّ (ت ٣٢٩) الذي ألف
كتاب (الكافي) فاعتبر مجدداً للإسلام في مطلع القرن الرابع الهجريّ ،
وكذلك عمّد الاعلام من معاصريه بتأليف النصوص وتجميعها ،
لتكون نواة لاستنباط الأحكام ، والتفريع على أساسها .

ومن هذا ارتأينا في بعض بحوثنا أن يُسمّى هذا العصر بعصر
« تحديد النصوص » .

ومن ناحية سياسية : فإنّ هذا القرنَ شهد انفراجاً امام الطائفة
الشيعة ليُظهروا قابليّاتهم على الساحة ، فتمكّن العديد من أبنائها
بجهودهم من الفوز بمواقع هامة ، والاحتواء على حقائب وزارية
- باصطلاح عصرنا - أو تولّي إمارات البلدان الكبرى في الدولة العباسيّة ، كما
تغلّبت بعضُ الطوائف الشيعة على مقاطعات من الامبراطورية
الاسلامية بالنضال والحرب ، كما كان بالنسبة إلى الزيدية في اليمن ،
والفاطميين في المغرب .

وكان لهذا ، ولوجود الأمراء الشيعة ضمن الدولة المتمثلة في نظام
الخلافة العباسيّة في بغداد - كالحمدانيين في الموصل وحلب الشهاب
والبويهيين في الريّ وفارس وأصبهان - أثره الفعّال في انعطاف السياسة
الحكوميّة السنيّة - ظاهراً - تجاه الطائفة الشيعية والمذهب الشيعي ،
واتّخاذ مواقف أكثر مرونةً ، أو ديمقراطيّة - إن صحّ التعبير - .

وتمكّن الشيعة في ظلّ هذه الظروف من التنفّس والتواجد في
الساحة بحريّة ، بالرغم من المشاغبات الطائفية التي كان يُثيرها الجهلة

من العوام ، او بتدخل بعض المتعصبين من علماء السوء أو المغفلين ، وحتى بفعل الحكام المنتهزين للفرص .

فكان على علماء المذهب أن يعلنوا عن مواقفهم الصريحة والمحددة تجاه المسائل المعروضة على الساحة ، ويدافعوا بكل ما أوتوا من قوة ، كي يتموا الحجة على من لا يعرف ، ويذحروا اتهامات المغرضين ، فكان أن انبرى أعلام الطائفة ببياناتهم وتأليفاتهم ، بعرض تفاصيل العقائد الحقّة ، وبصورتها المتكاملة والمتطورة ، في هذا القرن .

والذي تزعم هذه الحركة الخطيرة ومع اتمّ الصلاحية وكلّ العزم وأشدّ القوة ، هو الشيخ الامام أبو عبدالله المفيد محمد بن محمد بن النعمان ، البغداديّ ، العكبريّ (ت ٤١٣)

لقد تمكّن هذا الشيخ العظيم من تحديد ما يجب اعتقاده للشيعة الإماميّة ، مميّزاً لعقائدهم الحقّة من بين مقالات الفرق الشيعة الأخرى .

أما الفرق غير الشيعة ، فإنّ له معها مواقف حاسمة في مجالسه ، ومناظراته ، وبحوثه ، وكتبه ، حول المواضيع المطروحة على الساحة يومئذ ، وهي معروفة من خلال قائمة مؤلفاته وعناوين مناظراته .

والحق أنّ الشيخ المفيد ، قد استفاد من الأوضاع التي عاصرها ، والتي كانت ملائمة الى حدّ ما ، في المجالات السياسية والاجتماعية والعلمية ، فائدة كبيرة وفخمة ، وبجودة ودقّة فائقة حتى اعتبر - بحق - مُرسي قواعد المذهب ، ومشيد صرح الدين ورافع أعلام الحق ، ومناصر المؤمنين ، فله على كلّ الطائفة « منّة » مدى القرون .

إنه تمكّن - بقدرته الفائقة في العلم والبيان ، وموقعه الرفيع بين أعلام الأمة - من تشييد اصول المذهب ، والاستدلال على عقائده الحقّة بأقوى ما لدى المسلمين من أدلة معتمده على مصادر المعرفة من قرآن ، وحديث ، وإجماع ، ومناهج عقلية ، ومسالك عرفية مسلمة ، وعلى أسس علمية رصينة ، بعد ان كانت قد غمرتها ترسّبات سياسات الخلافة الظالمية ، وتعضّبات الطائفية الجاهلية ، وتعدّيات الأعداء الحاقدين ، فضمّت الأذان عن سماعها ، وعمهت قلوب وعقول عن تعقلها والانتعاش بحقّها .

فكان الشيخ المفيد البطل الذي اقتحم أهوال الميدان ، فأعلن عن حقّ أئمة أهل البيت عليهم السلام في الدين ومعارفه ، وفي الدنيا وولايتها ، وفي الآخرة وشفاعتها .

ولقد قام الشيخ بهذا كله ، إلى جانب ما كان يتمتّع به من مرجعية عامّة في الأحكام ، وموسوعية تامّة في العلوم ، وبتدبير وحنكة ، وإلى جانب ما كان يبذله من جهود جبّارة في تربية جيل من الأعلام ، فكان العملاقان : السيّد المرتضى ، والشيخ الطوسي من تلامذة مدرسته العظيمة .

فلكلّ ذلك استحقّ بجدارة وسام « التجديد » في مطلع القرن الخامس ، وأكرم به^(١) .

(١) للتوسّع ، لاحظ الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، لادم متر ، وأوائل المقالات ، المقدمة بقلم الزنجانيّ ، والكشكول للشيخ البحراني (١ / ٢٨٣) ومقدمة شرح عقائد الصدوق ، للسيّد الشهرستاني .

٢ - أقسام التعاليم الإسلامية

تنقسم تعاليم الإسلام إلى قسمين رئيسيين :

الأول : الأحكام الشرعية المرتبطة بتحديد أفعال المكلفين من عبادات ومعاملات ، والحكم عليها بأحد الأحكام الخمسة .

الثاني : العقائد ، والالتزامات الفكرية للإنسان المسلم .

وقد اختلفت الفرق والمذاهب الإسلامية في تحديد مصادر هذه التعاليم .

أما القسم الأول :

فقد قال قوم بأن مصدره هو خصوص الطرق المقررة من قبل الشارع نفسه ، ولا يمكن أن يتدخل العقل - بأي شكل - في تحديد التكليف الشرعي ، وهؤلاء هم « المحدثون » .

وقال قوم بأن مصدره هو الطرق المقررة : إن وجدت ، وإلا فإن الدليل العقلي يكشف عن وجود التزام شرعي على طبقه ، وهم « المجتهدون » .

ومحل تفصيل هذين القولين ، بما لهما من الخصوصيات ، والمضاعفات ، واللوازم ، هو علم أصول الفقه .

وأما القسم الثاني :

فقد تكفل ببيان مسأله علم (الكلام) لكن المسلمين اختلفوا
اختلافاً كبيراً في تحديد مصدر أساسي لهذا العلم ، بعد اتفاقهم على أن
مسأله جزء من أهمّ تعاليم الإسلام .

وبذلك يمكن القول بأن من المجمع عليه بين الأمة وجود بذور
علم الكلام مع بزوغ الإسلام ومنذ بداية ظهوره ، فإن من مهمّات
المسائل الكلامية ، هي مسألتا « التوحيد » و « النبوة » وهما من
المعتقدات التي أكد عليها الإسلام منذ البداية .

فيتّضح خطأ من آخر عهد نشوء علم الكلام إلى عهد متأخر^(١) .

وإذا قارنا بين العلوم الإسلامية ، وجدنا أن علم الكلام ، أكثرها
أهميّة من حيث ما يحتويه من بحوث عميقة ضرورية ، كما هو أسبق رتبةً
من غيره ، وأشرف موضوعاً ، لأنّه يبحث عن أساس ما على المسلم من
التزامات فكرية وعقائد ، من المبدأ ، والمعاد ، وما بينهما ، وعلى ذلك
تبتني كلّ تصرفاته وشؤون حياته الدنيويّة والأخرويّة^(٢) .

وبالرغم من اتّحاد المسلمين على عهد الرسالة في الالتزام بما يتعلّق
بالقسمين من تعاليم الإسلام معاً ، فإنّ عنصراً جديداً طرأ بعد وفاة
الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم ، فأدّى إلى حدوث خلاف بينهم ، وهو
« الخلافة » وسبّب البحث حولها انقسام الأمة إلى فرقتين :

(٢) الرسائل العشر - للشيخ الطوسي - : المقدمة ص ١١٦ ؛ وقارن : تاريخ المذاهب

الإسلامية - لأبي زهرة - : ١٥٤ .

(٣) لاحظ : تلخيص المحصل - للمحقّق الطوسي - : ١ .

١ - الفرقة الأولى : تقول بوجوب الإمامة على الله تعالى ، كما هو الاعتقاد في النبوة ، وأن الإمام يتعين بتعيين الله تعالى ، وهم « الشيعة » .

وعلى رأيهم يكون بحث الإمامة ، من صميم المباحث الكلامية .

٢ - الفرقة الثانية : تقول بأن الإمامة واجب تكليفي على الأمة ، فيجب على المسلمين كافة تعيين واحد منهم لأن يلي أمر الأمة ، وهؤلاء هم « العامة » .

وعلى رأيهم يكون بحث الإمامة ، من مباحث الأحكام الشرعية ؛ وهذا النزاع مع أنه لم يمسّ - ظاهراً - العقائد المشتركة التي كانت على عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان الإنسان بها مسلماً إلا أنه أدى إلى تصديق الحق الذي كانوا عليه في ذلك العهد ، وسبب بُعد إحدى الفرقتين عن الأخرى ، فوجود مدرستين منفصلتين ، لكلٍ منهما طريقتهما الخاصة في التدليل والتحليل ، إلى حدّ دخل بحث الإمامة في صلب مباحث علم الكلام ، بعد حين^(٤) .

ولئن كانت العقائد الإسلامية في بداية عصر الإسلام محدودة كمّاً ، وواضحة سهلة كيفاً ، لتحدها بالتوحيد والتنزيه ، وإثبات الرسالة بالمعاجز المشهودة عيناً ، والوعد والوعيد ، فإنها كانت تعتمد على القرآن المجيد كنصّ ثابت ، وعلى السّنة النبوية كنصّ حيّ ، فقد كانت بعيدة عن البحوث المعقّدة المطروحة على طاولة علم الكلام فيما بعده من الفترات ، كما أنّ تلك البحوث لم تمسّ تلك الأصول الواضحة ،

(٤) لاحظ : المقالات والفرق - للأشعري القمي - : ص ٢ وبعدها ، وخاندان نوبختي : ٥ - ٧٦ ، وقارن : تاريخ المذاهب الإسلامية - لأبي زهرة - : ٢٠ و ٢٥ و ٨٨ .

ولم تؤثر عليها بشيء^(٥) .

وطُرحت في العقود الأولى لتأريخ الإسلام ، بحوث كلامية مستجدة ، كانت مسرحاً للنزاعات الفكرية بين المسلمين ، أدت بالتالي إلى تأسيس مدارس كلامية متعددة ، ومن أهم تلك البحوث :

١ - الجبر والاختيار ، وما يرتبط بمبحث العدل .

٢ - القضاء والقدر .

٣ - صفات الله تعالى ، وما يرتبط بمبحث التوحيد .

٤ - الإيمان ، والفسق ، وارتكاب المعاصي ، وما يرتبط بمبحث المعاد .

وغير ذلك مما لم يطرح من ذي قبل ، أو كان مطروحاً بشكل بدائي جداً ، من دون تفصيل .

ومع ذلك ، فإن هذه البحوث - أيضاً - لم تُثر اختلافاً يؤدي إلى حدوث فرق مذهبية منفصلة ، إلا بعد فترة ، وإن لم تتجاوز القرن الأول الهجري^(٦) على الأكثر .

(٥) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠ و ١١٤ .

(٦) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠٩ و ١٤٨ .

٣ - نشوء الفرق الكلامية

واختلف المسلمون في تحديد المصادر الأساسية للتعاليم الإسلامية في مجال العقائد ، فكانوا فرقا ثلاثاً :

١ - فرقة تقول بأن المصدر الوحيد هو النص الشرعي ، من الكتاب والسنة ، وأن المسائل الاعتقادية توقيفية ، فلا يتجاوزون ما ورد في النصوص موضوعاً ، وتعبيراً ، ولا يتصدون لشرح ما ورد فيها أيضاً ، ولا لتوضيحه أو تأويله ، ويلتزمون بعقد القلب على تلك الألفاظ بما لها من المعاني التي لم يفهموها ولم يدركوها^(٧) .

٢ - وفرقة تقول بأن المصدر هو النص ، لكن ما ورد فيه من ألفاظ وتعبير لا بُد من حملها على ظواهرها المنقولة ، لا المعقولة ، والالتزام بها على أساس التسليم بما ورد النص بتفسيره ، وقد التزم بهذا من ليس له حظ من العلوم العقلية ، وهم « أصحاب الحديث »^(٨) .

٣ - وفرقة تقول بأن طريق المعرفة بالعقائد الحقّة والمسائل الكلامية هو العقل ، إذ به يعرف الحق ، ويميز عن الباطل ، ولا منافاة بين الشرع والعقل في ذلك ، فالنص إنما يرشد إلى الحق الذي يدلّ

(٧) لاحظ : تاريخ المذاهب الإسلامية : ١٢ - ٢١٣ .

(٨) تلبس إبليس - لابن الجوزي - : ١١٦ .

عليه العقل ، ولو ورد ما ظاهره منافٍ لما قرّره العقل ، فلا بُدَّ من تأويل ذلك الظاهر إلى ما يوافق العقل ويدركه^(٩) .

فالفرقة الأولى : تسمّى من العامّة بـ « السلفية » وهم « المقلّدة » من الشيعة .

والفرقة الثانية : تسمّى من العامّة بـ « الأشاعرة » وهم « الأخباريّة » من الشيعة .

والفرقة الثالثة : تسمّى من العامّة بـ « المعتزلة » وهم « الفقهاء » المجتهدون من الشيعة .

ويلاحظ في كلّ فرقة ، شبهة كبيرة بين شيعتها ، وبين العامّة منها .

فالسلفية من العامّة ، يشبهون في المحاولات الفكرية والالتزامات العقائدية المقلّدة من الشيعة .

والأشاعرة من العامّة - وهم أهل الحديث عندهم - يقربون في الطريقة والأسلوب من الأخبارية الذين هم أهل الحديث من الشيعة .

والمعتزلة من العامّة ، تشبه طريقتهم في التفكير والاستدلال طريقة الفقهاء المجتهدين من الشيعة .

وقد يتصوّر البعض أنّ الفرق بين شيعة كل فرقة وبين العامّة منها ، هو مجرد الاختلاف في الإمامة ، وتعيين أشخاص الأئمة ، ذلك الخلاف الأول الذي أشرنا إليه .

لكنّ الواقع أنّ الخلاف بين الشيعة والعمامة من كل فرقة واسع ، مضافاً على ذلك الخلاف في الإمامة والإمام .
فالفرقة الأولى :

يعتمد العمامة منهم - وهم « السلفية »^(١٠) - على ما جاء في الكتاب والسنة من العقائد ، وإذا تعدّر عليهم فهم شيء من النصوص توقّفوا فيه ، كما أنّهم يلتزمون بالنصوص حرفياً ، فيكرّرون ألفاظها ، ويفوضون أمر واقعها إلى الشرع .

وكانوا يقفون من « علم الكلام » المصطلح ، موقفاً سلبياً ، فكان مالك بن أنس يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، ولا أحبّ الكلام إلّا فيما تحته عمل ... أمّا الكلام في الدين وفي الله تعالى فالكفّ أحبّ إليّ »^(١١) .

وكان يقول زعيمهم أحمد بن حنبل : « لست صاحب كلام ، وإنّما مذهبي الحديث »^(١٢) .

لكنّ الشيعة من هذه الفرقة ، وهم « المقلّدة »^(١٣) كانوا يأخذون العقائد من الكتاب وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ، مع

(١٠) لاحظ : تاريخ المذاهب الإسلامية : ٢١٢ - ٢١٣ .

(١١) الاعتصام - للشاطبي - : ٢ / ٢ - ٣٣٤ ، وانظر : مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٦٢٤ - ٦٢٥ .

(١٢) النية والأمل - المطبوع باسم « طبقات المعتزلة » لابن المرتضى - : ١٢٥ ، وانظر : مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٧ - ٥٠٨ ، ٦٧٩ .

(١٣) لاحظ عن « المقلّدة » : الفصول المختارة : ٨ - ٧٩ ، وتصحيح الاعتقاد - للمفيد - : ٢١٩ ، ٢٢٠ طبعة النجف ، وعدّة الأصول - للطوسي - : ١ / ٧ - ٣٤٨ .

ما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من الاستدلالات ، وفيها الكثير مما لم ينله السلفية من العامة لبعدهم عن الأئمة عليهم السلام .
لكن المقلدة والسلفية يشتركون في أنهم لا يحاولون الاستدلال على شيء خارج عن النص ، ولا يجتهدون في المزيد من البحث والفكر فيما يرتبط بالعقائد .

والفرقة الثانية :

فأهل الحديث من العامة ، هم « الأشاعرة » يلتزمون بالعقائد التي تدلّ عليها النصوص ، ويفسّرونها حسب ما تدلّ عليها العبارات من الظواهر المفهومة لهم ، وبما يدركونه من المحسوسات ، حتى ما ورد فيها من أسماء الأعضاء المضافة إلى اسم الله ، كاليد ، والرجل ، والعين ، والوجه ، ولم يلجؤوا إلى تأويل ذلك عن ظاهره^(١٤) ولذلك يُسمّون بـ « المشبهة » .

ويختلف الأشاعرة عن السلفية في تجويز هؤلاء البحث في الكلام ، وقد كان أبو الحسن الأشعري - وهو زعيم الأشاعرة ومؤسس مذهبهم - من أوائل الرادّين على دعوة ابن حنبل رئيس السلفية في النهي عن الكلام ، إذ تصدّى له في كتاب بعنوان « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام » قال فيه : « إنّ طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس ما لهم ، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين ، ومالوا إلى التخفيف والتقليد ، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ، ونسبوه إلى الضلال

(١٤) تاريخ الفرق الإسلامية - للغرابي - : ٢٩٧ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية - لأبي زهرة -

وزعموا أن الكلام . . . بدعة وضلالة « ثم تصدّى لردهم بقوة^(١٥) »

أما أهل الحديث من الشيعة ، وهم « الأخبارية » فيعتقدون بلزوم متابعة ما ورد في النصوص والاعتقاد عليها ، لكنهم يعتمدون على ما ورد في حديث أئمة أهل البيت عليهم السلام من تأويل وتفسير لتلك النصوص ، كما يتبعون ما ورد عنهم من الاستدلالات العقلية ، ولذلك فإنهم يؤوّلون النصوص التي ظاهرها إثبات اليد والوجه والعين لله تعالى ، وينفون التشبيه ، تبعاً لأهل البيت عليهم السلام^(١٦) .

قال الشيخ الكركي (ت ١٠٧٦) - وهو من الأخبارية المتأخرين - عند البحث عن التقليد في أصول الدين : « والحقّ أنّه لا مخلص من الحيرة إلّا التمسك بكلام أئمة الهدى عليهم السلام ، إمّا من باب التسليم ، لمن قلبه مطمئن بالإيمان ؛ أو بجعل كلامهم أصلاً تُبنى عليه الأفكار الموصلة إلى الحقّ ، ومن تأمل نهج البلاغة ، والصحيفة الكاملة ، وأصول الكافي ، وتوحيد الصدوق ، بعين البصيرة ، ظهر له من أسرار التوحيد والمعارف الإلهية ما لا يحتاج معه إلى دليل ، وأشرق قلبه من نور الهداية ما يستغني به عن تكلف القول والقليل^(١٧) . »

ويشترك الأشاعرة من العامة والأخبارية من الشيعة ، في رفض المحاولات العقلية ، والاحتجاجات الخارجة عن النصّ .

(١٥) وردت الرسالة كاملة في : مذاهب الإسلاميين - للبدوي - ١ / ١٥ - ٢٦ .

(١٦) أنظر : مقدّمة « التوحيد » للصدوق : ص ١٧ ، طبعة طهران .

(١٧) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار : ١ - ٣٠٢ .

والفرقة الثالثة :

فالمعتمدون على العقل من العامة ، وهم « المعتزلة » يفترون
عن « الفقهاء » من الشيعة ، في جهات عديدة كما سيأتي ، وإن اشتركوا
في اعتمادهم على العقل كمصدر للعقائد .

٤ - الخلط بين المذاهب

والتشابه الكبير بين الشيعة من كل فرقة والعامّة منها ، أصبح منشأً لاتهم كلٍ منهما بالأخذ من الآخر ، أو للخلط بين كل من المذهبين ، أو نسبة آراء كل منهما إلى الآخر ، باعتبار أنّ منهجهما الكلاميّ واحد ، ويلتزمان في الفكر بمصدر واحد^(١٨) .

وعلى أساس من هذا الخلط ، قد يسوّي البعض بين أهل الحديث من العامّة ، وبين أهل الحديث من الشيعة ، باعتبار اعتمادهم على الحديث مصدراً للمعتقدات الكلاميّة ، غفلةً عن الفوارق المهمّة الأخرى التي ذكرناها .

فإنّ أهل الحديث من العامّة ، يرفضون التأويل في النصوص ، بينما أهل الحديث من الشيعة يلتزمون بالتأويل بالمقدار الموجود في أحاديث أهل البيت عليهم السلام .

والتزامهم بالتأويل - ولو بهذا المقدار منه - سبّب اتهامهم بأنهم من المعتزلة ، لأنّ هؤلاء أيضاً يلتزمون بتأويل الظواهر ، غفلةً عن أنّ المعتزلة يختلفون عن أهل الحديث من الشيعة في جهات عديدة - بعد الإمامة - أهمّها اختلاف المنهج الفكري ، حيث يعتمد أهل الحديث من

(١٨) أنظر : مقدّمة « أوائل المقالات » - بقلم الزنجاني - ١٢ طبعة النجف .

الشيعة على النصوص ، بينما المعتزلة يلتزمون بالعقل مصدراً للفكر والعقيدة ، كما ذكرنا .

وقد تُكال هذه التُّهم عن علم بالواقع ، وعمد للأمر ، لغرض تشويه سمعة الفرقة المتَّهمة ، أو إثارة الفتن والإحن بين المذاهب المختلفة .

ومن ذلك الخلط بين المعتزلة وهم العامة من الفرقة الثالثة ، وبين الفقهاء وهم الشيعة .

فمن لم يحدّد المناهج الفكرية ، ولم يقف على أصول الانقسامات المذهبية ، قد يتَّهم جمعاً من المعتزلة بالتشيع ، لما يجد من وحدة المنهج والفكر الكلامي بينهما ، واعتمادهما على العقل كمصدر للعقيدة^(١٩) .

وقد يتَّهم التشيع بالاعتزال ، على ذلك الأساس نفسه .

والمعارضون المغرضون ، لا يفرّقون بين التهمتين ، تهمة الاعتزال بالتشيع ، أو تهمة التشيع بالاعتزال ، فأيتّهما حصلت تحقق غرضهم ، من ضرب الفريقين ، لأنهم يجدونها - معاً - معارضين لمنهجهم الكلامي ، وملتزماتهم الفكرية .

وهذا ما وقع - مع الأسف - في تاريخ الفكر الاسلامي ، حيث عمد بعض الأشاعرة ، إلى إلقاء تلك التُّهم ، بغرض التشويش على سمعة المعتزلة تارة ، وعلى سمعة الشيعة أخرى .

(١٩) أنظر : الملل والنحل - للشهرستاني - ٨٥/١ ، ومنهاج السُّنة - لابن تيمية الحنبلي - ١ /

مع أن الأشاعرة هم الذين يشتركون مع المعتزلة في أصل المذهب ، وهو الالتزام بمنهج الخلافة على طريقة العامة ، وبذلك يتعدون عن التشيع في أصل المعتقد .

وكذلك يتهم بعض الشيعة من الأخباريين ، الفقهاء من الشيعة بالاعتزال ، باعتبار اتّخاذهم كلّهم العقل مصدراً للفكر .

ناسين أن التشيع يفترق عن الاعتزال في أصل الإمامة - قبل كل لقاء - كما يفترق عنه في كثير من المسائل الفكرية المهمة .

وأن مجرد التقاء التشيع مع الاعتزال في بعض المواضع والنقاط ، كالتوحيد ، والعدل ، ليس معناه اتّحادهما في كل شيء ، فضلاً عن أن يكون التشيع مأخوذاً من الاعتزال ، أو أن يكون الاعتزال مأخوذاً من التشيع !

والغريب أن أشخاصاً كباراً من متكلمي الشيعة نُسبوا إلى الاعتزال مثل الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣٠٠) (٢٠) !

مع أنه قد ألّف كتاباً باسم « النقض على المنزلة بين المنزلتين » (٢١) .

والمنزلة بين المنزلتين من أهم عناصر الفكر المعتزلي ، وهو رابع الأصول الخمسة التي يبنى عليها الاعتزال (٢٢) .

قال الشيخ المفيد : « المعتزلة لقب حدث لها عند القول بالمنزلة

(٢٠) لاحظ : طبقات المعتزلة - المنية والأمل - لابن المرتضى .

(٢١) رجال النجاشي : ٥٠ ، خاندان نوبختي : ١٣١ .

(٢٢) أنظر : مذاهب الإسلاميين - للبديوي - ١/٦٤ - ٦٩ ، والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة : ١٢٦ وبعدها .

بين المنزلتين^(٢٣) فمن وافق المعتزلة فيما تذهب إليه من المنزلة بين المنزلتين كان معتزلياً على الحقيقة ، وإن ضمَّ إلى ذلك وفاقاً لغيرهم من أهل الآراء^(٢٤) .

وقد تصدَّى جمع من متكلمي الشيعة لردِّ هذا الاتهام ودفع تهمة أخذ مذهب الشيعة من المعتزلة ، وبينوا الفرق بين المذهبين ، وفي مقدّمهم الإمام الشيخ المفيد (ت ٤١٣) فقد أورد في كتبه المختلفة أبواباً ذكر فيها الفرق بين الشيعة والمعتزلة ، ومن ذلك ما ورد في كتابه « أوائل المقالات » بعنوان :

باب القول في الفرق بين الشيعة والمعتزلة فيما استحقَّت به اسم الاعتزال^(٢٥) .

وباب في ما اتَّفقت الإمامية فيه على خلاف المعتزلة ممَّا أجمعوا عليه من القول في الإمامة^(٢٦) .

وقد ردَّ الشيخ المفيد في كتب خاصة على آراء المعتزلة وكبار أهل الاعتزال مثل كتاب « نفص فضيلة المعتزلة »^(٢٧) .

ونقوضه على معتزلة البصرة :

كأبي بكر الأصمَّ (ت ٢٣٦) وأبي علي الجبائي (ت ٣٠٣) وأبي

(٢٣) أوائل المقالات : ٤٠ طبعة النجف .

(٢٤) أوائل المقالات : ٤٢ .

(٢٥) أوائل المقالات : ٣٨ .

(٢٦) أوائل المقالات : ٤٨ .

(٢٧) أنظر عن هذا الكتاب ، وما يلي من النقوض على المعتزلة ، الفصل الخاص بمؤلفات الشيخ المفيد من كتاب « أنديشه های كلامی شیخ مفید » : ٣٤ - ٦٦ .

هاشم ابن الجبائي (ت ٣٢١) وأبي عبدالله البصري (ت ٣٦٧) .
ورودده على معتزلة بغداد :

كجعفر بن حرب أبي الفضل الهمداني (ت ٢٣٦) وأبي القاسم
البلخي الكعبي (ت ٣١٩) وعلي بن محمد بن إبراهيم الخالدي أبي
الطيب (ت بعد ٣٥١) .

وكتابنا هذا « الحكايات » - الذي نقدّم له - خاصّ لعرض عدد
كبير من مخالفات المعتزلة ، والردّ عليها ، وبيان آراء الشيعة فيها .
كما ردّ عليهم في أثناء كتبه الأخرى ، فانظر « الإفصاح » في
« عدّة رسائل » ، ص ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٧ .

والرسالة الساروتية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٠ ، المسألة (١١) .
والمسائل الصاغانية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٩ .

وقد كتب من أئمة الزيدية عبدالله بن حمزة المنصور بالله (ت
٦١٤) كتاب « الكاشفة للإشكال في الفرق بين التشيع والاعتزال » كما
أورد ذلك السيّد مجد الدين المؤيّد ، في مقدّمة كتاب الشافي ، ص ٩ .

و « حكاية الأقوال العاصمة عن الاعتزال في بيان الفرق بين
الشيعة والمعتزلة » في أربعة فصول ، لأبي عبدالله حميدان بن يحيى
القاسمي الحسني الزيدي ، يوجد في دار الكتب المصرية ، ضمن
المجموعة ٣٤ ، قسم النحل ، [الذريعة ٧ / ٥٢] .

وهناك محاولات حديثة قيّمة للردّ على هذه التهمة ، قام بها
مؤلفون معاصرون .

مثل ما جاد به العلامة المحقق المرحوم السيد هاشم معروف الحسيني العاملي الصوري في كتاب « الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة » المطبوع^(٢٨).

وجعل مارتين مكدرموت من جامعة شيكاغو الأمريكية هدفه من كتابه « الآراء الكلامية للشيخ المفيد » التحقيق في أوجه الشبه والاختلاف بين آراء الشيخ المفيد ، وبين آراء المعتزلة^(٢٩).

(٢٨) أنظر : خاصة ص ٢٧٩ - ٢٥١ وهي خلاصة الكتاب .

(٢٩) أنديشه‌های کلامی شیخ مفید : ٥ .

٥ - موضوع الكتاب :

يتركز البحث في الكتاب في الردّ على المعتزلة وتسفيه آرائهم الشاذّة عن جماعة المسلمين ، والتي ينفردون بها عن جميع الأمة ، ويتصدّى للذين يتّهمون الشيعة بالأخذ من المعتزلة ، مع وجود البوّن الشاسع بين التشيع والاعتزال في أصول المنهج الكلامي الذي يتّبعه كلّ من المذهبين .

ومع أنّ المتعمّدين لإلقاء هذه التّهم - وهم الأشاعرة - هم الذين يشتركون مع المعتزلة في أصول المذهب الواحد ، كالتزام بمنهج الخلافة على طريقة العامّة ، دون الإمامة بالنصّ .

ولو كان مجرد الالتقاء بين المذهبين في شيء من الآراء والأفكار والنظريات دليلاً على أخذ أحدهما من الآخر ، أو اتّحادهما في الفكر والنظر ، لكان الأشاعرة هم الآخذون من المعتزلة ، لاتّفاقهم في مسألة الخلافة ، وأنّها من واجبات الأمة ، بينما هذا من أهمّ ما افرقت به العامّة عن المسلمين الشيعة .

وقد ركّز الشيخ المفيد في هذه (الحكايات) على أنّ المعتزلة بعيدون عن الشيعة في كثير من أصول معتقداتهم وفروع ملتزماتهم ، وأنّ نسبة التشيع إلى الاعتزال منشؤها الخطأ ، وعدم المعرفة ، أو قلة الدين ، والغرض الحاقده .

وعَرَضَ كثيراً مما أجمعت عليه المعتزلة ، مما لا تُقرّه الشيعة .

ثم ذكر الجواب عن بعض التُّهم التي اشترك العامة - معتزلة وأشاعرة - في توجيهها إلى التشيع والشيعة . وأثبت بالنصوص عراقية القدم الشيعة في الالتزام بالبحث العلمي المعتمد على الفكر والنظر ، في ظل التوجيهات الإسلامية المستلهمة من تعاليم النبي والأئمة عليهم السلام ، والتي جاءت بها النصوص الحديثة المعتمدة ، بعد القرآن الكريم الأمر بالتدبر والتفكير ، والنظر والبصر .

٦ - نسبة الكتاب إلى المفيد :

اتفقت القرائنُ الخارجيّةُ والداخليةُ على نسبة هذا الكتاب إلى
الشيخ المفيد رحمه الله :
فمن الأولى :

- عدم نسبته ، أو شيء مما فيه إلى شخص آخر ولو السيّد
المرتضى الذي وردَ اسمُه في صدر الكتاب ، وهو الذي رواه ، فلم
يُنسب - ولو احتمالاً - إلّا إلى الشيخ .

- وضعه مع كتب الشيخ وآثاره في أكثر نُسخه المتوفّرة ، فتارةً
مع أوائل المقالات ، وأخرى مع الفصول المختارة بعنوان (فصل من
حكايات الشيخ المفيد) وأمّا النسخ المستقلّة فهي معنونة باسمه
كلّها .

ومن الثانية :

- وجود اسم الشيخ أو كنيته في بداية الكتاب ونهايته بعنوان
صاحب الحكايات ، وأنها مسموعة منه ومروية بطريقه ، وفي أثناء
الكتاب يكرّر السيّد المرتضى - الراوي لها - قوله : سمعتُ الشيخ ،
و : قلتُ له ، وقال أبو عبدالله ، ممّا لا ريب في إرادة المفيد منه .

- ثمّ إنّ جميع ما في الكتاب من آراء ونظريّات علميّة هو من آراء

الشيخ المعروفة ، ولم تُنقل عن غيره .

- وقد جاء في المتن ذكر كتابين للمؤلف هما « الأركان في دعائم الدين » و « الكامل في علوم الدين » وهما مذكوران في فهرست كُتب المفيد دون غيره .

- ابتداء الأحاديث الواردة في الكتاب بمشايخ المفيد المعروفين ، والروايات المذكورة منها ما لم ينقل إلا بواسطة الشيخ المفيد .

- وأخيراً : فإنَّ نَفَسَ هذا الكتاب وأَسْلُوهُ ، ليسَ إِلَّا نَفَسُ المفيدِ وأَسْلُوهُ ، وهو معروف لدى المتداولين لتراثه ، والمأثوسين بأعماله .
ولكن يبدو وجود ما يُعارض هذا الفرض :

مثل : ابتداء الكتاب بذكر السيّد الشريف المرتضى وقوله : سمعتُ الشيخ ، وهو في مواضع عديدة يقول : قلتُ للشيخ ، أو : قال الشيخ ، ويطرحُ الأسئلة ، وينقل الاعتراضات ، ويستدعي الإجابة عليها من الشيخ .

وكلّ هذا يقتضي أن يكونَ العملُ للسيّد ، وإن كانت الإجابة للشيخ ومن أقواله ، وأفكاره ورواياته .

ومثل : وجود هذه الحكايات ، ويعنوان (فصل من حكايات الشيخ المفيد) وبرواية السيّد المرتضى ، مُلحقاً بكتاب « الفصول المختارة » للسيّد .

وهذا يقتضي أن يكون فصل الحكايات ، واحداً من الفصول الكثيرة التي اختارها السيّد الشريف وجمعها في ذلك الكتاب .

- ومثل : أنَّ عنوانَ (الحكايات) لم يرد في قائمة مؤلفات

الشيخ المفيد ، لا عند القدماء ، ولا عند المتأخرين ، سوى ما ذكره الشيخ الطهراني في الذريعة (٥١ / ٧ رقم ٢٦٩) والظاهر أنه اعتمد على ما وجدته في بعض النسخ المتأخرة .

أقول : ولدفع هذه المعارضات ، لا بُدَّ من التأمل في أمور :

فأولاً : إنّ المادّة العلميّة التي تشكّل قوام الكتاب ، إنّما هي من عبارة الشيخ المفيد وإنشائه .

فلا يمكن أن ينسب الكتاب إلى غيره ، بينما جميع محتواه من كلامه وفكره .

وثانياً : إنّ الكتاب وإن ألحق بالفصول المختارة ، في بعض نسخه ، إلّا أنّه ملحق كذلك بكتاب أوائل المقالات ، الذي يشبهه في موضوعه في نسخٍ أخرى ، وهو موجود - مستقلاً - في بعض النسخ أيضاً .

وثالثاً : إنّ الشيخ ابن إدريس الحلّي ، إنّما نقل من هذا الكتاب ، رواياتٍ ، في ما استطرفه في آخر السرائر ، وعنون لمصدرها بـ (العيون والمحاسن ، للمفيد) وهذا يدلّ على كون (الحكايات) من (العيون والمحاسن) المعلوم النسبة إلى المفيد .

وربّما يكون المرتضى هو الذي جمع فوائد الشيخ المفيد بعنوان (الفصول المختارة) وألحق بها (الحكايات) كفصل منها ، وإنّ كتاب (العيون والمحاسن) ليس إلّا هذه (الفصول ...) التي جمعها السيّد .

وبهذا يُفسّر وجود آثار السيّد المرتضى بوضوح ووفرة في هذه

الفصول وهذه الحكايات ، فهو الذي رواها ونقلها عن الشيخ ، وهو الذي عرض عليه الأسئلة المختلفة ، ودفع الشيخ إلى الإجابة عنها ، وهو الذي طلب منه أن يُثبت الروايات ، وأخيراً فهو الذي جمع بين شتات هذه الأجوبة والمقالات والحكايات والروايات .

ومن مجموع ما أوردنا ظهر لنا أنّ الأنسب في حلّ أمر نسبة الكتاب هو :

- ١ - أنّ الكتاب ليس للمرتضى ، قطعاً ، بل هو راويه .
 - ٢ - أنّ الكتاب لم يكتبه الشيخ المفيد بيده وقلمه ، وإنما هو منقول عنه شفهيّاً ، ومرويٌّ عنه سماعاً .
 - ٣ - إذن : فالكتاب هو من إملاء الشيخ المفيد ، وبيانه ، أجاب فيه عن أسئلة عرضها عليه تلميذه السيّد المرتضى .
- ومن شأن الأمالي والأجوبة ، أن ينسب الكتاب الحاوي لها إلى الشيوخ المُملّين ، أو العلماء المُجيبين ، لا إلى غيرهم من المستملين أو الكاتبين للأمالي ، أو السائلين ، أو الجامعين للأجوبة ، إلّا باعتبار أن آخر غير معتمدة علمياً في فنّ الفهرسة المنهجية .

٧ - نسخ الكتاب :

إنّ هذا الكتاب عُني به النُّسَاح ، فمنهم من ألحقه بكتاب « الفصول المختارة » باعتباره فصلاً منه ، وعلى منهجه في التأليف ، والبحث ، ولعلّ المرتضى نفسه هو الذي وضعه هناك .

ومنهم من ألحقه بكتاب « أوائل المقالات » لآتحادهما موضوعاً ، ومحتوىً ، فكلاهما يتصدّيان للمعتزلة ، ويحتويان على بيان الفرق بين الشيع والاعتزال فكرياً وعقائدياً .

ومنهم من جعله مستقلاً ، باعتبار اشتماله على حكايات تشكّل في نفسها وحدة متكاملة ، فأفردا بالاستنساخ .

وهذا الهدف الأخير هو الذي بعثنا على إفراد الكتاب بالعناية والتحقيق والتوثيق ، لكونه فريداً في بابه ، وجديراً بكلّ رعاية وعناية .

وقد توفّرت لديّ نسخ كثيرة منه ، إلّا أنّي اعتمدتُ بعضها ، للاكتفاء بها في الوصول إلى الهدف ، وتيسّر الوقوف عليها في مثل الظروف الراهنة ، وهي :

١ - النسخة المطبوعة (مط) :

طبعت ملحقة بكتاب « الفصول المختارة من العيون

مقّمة التحقيق ٣٧

والمحاسن « المطبوع في النجف الأشرف ، بالمطبعة الحيدريّة ،
سنة ١٣٧٠ هـ ، وقد أعادته بالأفست مكتبة الداوري في قم سنة
١٣٩٦ هـ .

ويقع كتاب « الحكايات » في الصفحات (٢٧٩ - ٢٨٩) منه ،
بعنوان « فصل من الحكايات » .

وهي من أجود النسخ ، ورمزنا إليها برمز « مط » .

٢ - مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي (مج) :

نسخة منضّمة إلى « الفصول المختارة » وتليها رسالة الشيخ
المفيد حول حديث « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » .

وهي محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي - في طهران ،
برقم (٥٣٩٢) وفي هامش آخر صفحة منها : « بلغت المقابلة
بعون الله » .

وجاء في آخر الرسالة المذكورة :

اتّفق فراغه عصر يوم الخميس الحادي
والعشرين من شهر جمادى ... سنة السادسة
والعشرين بعد الألف على يد أقلّ عباد الله وأحوجهم
إلى رحمة ربّه عيسى بن إبراهيم بن عبد الله لحسا منشأً
ومولداً

وقد رمزنا إليها بـ « مج » .

٣ - مخطوطة السيّد النجوميّ (ن) :

ملحقة بكتاب « أوائل المقالات » للشيخ المفيد .

وهو ضمن مجموعة في مكتبة السيّد الحجّة النجوميّ ، في مدينة كرمانشاه (باختران) من محافظات الجمهورية الإسلامية .

وقد سمّاه مفهرسها باسم « الفرق بين الشيعة والمعتزلة ، والفصل بين العدلية منهما »^(١) كما ذكر بهذا الاسم كتاب في قائمة مؤلفات المفيد^(٢) .

ولكنّه ليس إلّا كتاب أوائل المقالات .

وقد رمزنا إليها بـ (ن) .

٤ - مخطوطة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام (ضا) :

ملحقة بكتاب (أوائل المقالات) أيضاً ، ضمن مجموع برقم (٧٤٥٤) .

وفي آخرها :

« تمت الحكايات عن الشيخ أبي عبد الله المفيد
قدّس الله روحه ، كتبه العبد الفقير عبد العزيز نجل
المرحوم سعيد النجار ، في سنة الألف والمائتين وثمانين

(١) دليل المخطوطات ، للسيّد أحمد الحسيني (ج ١ ص ٢٦١) .

(٢) أمالي المفيد : المقدّمة (ص ٢٢) .

من هجرة سيّد الأوّلين والآخريّن ، وصلىّ الله عليه
وعلى أولاده الطاهرين .

ولقد فرغتُ من تنسيخ هذه النسخة الشريفة في
خمس ليالٍ بقين من شعبان سنة ألف وثلاثمائة واثنين
وخمسين من الهجرة في مشهد مولاي أمير المؤمنين عليه
السلام ، وأنا العبد محمّد حسين بن زين العابدين
الأروميّه عفا الله عن جرائمهما .

وقد رمزنا إليها بـ « ضا » .

هـ - مخطوطة السيّد الروضاتي (تي) :

في مكتبة العلامة الحجة السيّد محمّد علي الروضاتي
الأصفهاني دام علاه مجموعة قيّمة ، بخطّ جدّه السيّد محمد الأصفهاني
الجهارسوقي ، جاء في آخرها :

« تَمّت الحكايات عن الشيخ أبي عبد الله
المفيد قدّس الله سرّه ، نقلاً عن خطّ أحمد بن
عبد العالي الميسريّ العاملي ، وكتب العبد
محمّد الموسويّ حامداً مصلّياً مسلماً مستغفراً .

وقد رمزنا إليها بـ « تي » .

والنسختان « مط » و « مج » متّفقتان في الأكثر ، كما أنّ النسخ
البواقي : « ن » و « ضا » و « تي » متّفقات كذلك ، في إيراد النصّ .

٨- العمل في الكتاب :

تحدّد عملنا في الكتاب بما يلي :

١ - التحقيق :

اعتماداً على النسخ المذكورة ، قمنا باستخلاص النصّ الموثوق به ، على أساس التلقيق بينها .

ولم نُهمل ما جاء في النسخ ، إذا خالف ما اخترناه للمتن ، لدقّة البحث ، واحتمال احتوائها على معنىٍ يخلّ النصّ بإهماله ، أو ربّما يُستفاد منها أمر ، أو تصلح للقريئة على آخر .

وقد أضفت على النصّ ما وجدته ضرورياً واضعاً له بين المعقوفين للتمييز .

٢ - التقطيع :

عمدنا إلى النصّ ، فقسمناه إلى عشر فقرات ، تضمّ كلّ فقرة معلومات مترابطة ، وحكاية لمطالب متكاملة .

والهدف من ذلك تحديد ما عرض في الكتاب ، كما أنّ فيه تسهيلاً لضبط المعلومات ويسر المراجعة والفهرسة .

٣ - التوثيق والتعزید :

وقمنا بتوثيق ما جاء في النصّ من الآراء والعقائد ، بالتوضيح والتخريج ، كما أرجعنا إلى مزيد من المصادر تعزیداً لما جاء في النصّ .

والهدف تقريب المسافة للمراجعين ، تمهيداً لسبيل المقارنة والتوسّع ، واختصاراً للوقت والجهد .

والله هو المسؤولُ أن يبلغَ بهذا العمل ما أملناه ، وأن يُسبغ علينا رضاه ورأفته وبرّه ، وأن يوفّقنا لخدمة الحقّ وأهله ، وأن يُصلح نيّاتنا وأعمالنا ، ويجعلها في سبيله ، وأن يتغمّد والدينا وأساتذتنا ومشايخنا بالرحمة والرضوان ، إنّه قريب مجيب .

والحمد لله رب العالمين .

الحكايات

متن الكتاب

[بسم الله الرحمن الرحيم]

فصل من حكايات الشيخ المفيد أبي عبد الله

محمد بن محمد بن النعمان^(١)

قال (السيد)^(٢) الشريف ؛ أبو القاسم ؛ عليّ بن الحسين ،
الموسوي (أيّده الله)^(٣) :

(١) أضاف في « ضا » على العنوان : « عليه الرحمة والرضوان » .

(٢) ما بين القوسين ورد في « ن » و « تي » .

(٣) ما بين القوسين ورد في « مط » .

[ثلاثة أشياء لا تُعقل]

سمعتُ الشيخَ أبا عبد الله (أدام الله عزّه)^(١) يقولُ :
 ثلاثةُ أشياء لا تُعقلُ ، وقد اجتهدَ المتكلمون في تحصيل
 معانيها من مُعتقدِها^(٢) بكلِّ حيلةٍ ؛ فلم يظفروا (منهم)^(٣) إلّا
 بعباراتٍ يتناقضُ المعنى فيها^(٤) على مفهوم الكلام . :
 اتّحادُ النصرانيّة^(٥) .

(١) ما بين القوسين من « مط » .

(٢) في « مط » : معتقدها .

(٣) في « ضا » : منها ، وفي « قي » : منها .

(٤) في « مط » : تتناقض في المعنى .

(٥) اتّحاد النصرانيّة :

هو قول النصارى بأنّ اتحاد الأقانيم الثلاثة : الأب ، والابن ، والروح القدس .
 وقد اتفقوا على هذا ، واختلفوا في كيفيّة : هل هو من جهة الذات ؟ أو من جهة المشيئة ؟
 لاحظ بعض توجيهاته في تلبّيس إبليس لابن الجوزي (ص ٧١) ومذاهب الإسلاميين ،
 للبغدوي (١ / ٦ - ٤٤٨) .

واقراً الرّد عليهم في : الهدى إلى دين المصطفى (٢ / ٢٦٥ و ٢٨٠ و ٢٨٥ - ٢٨٨)
 والتوحيد والتثليث ، كلاهما للبلاغيّ ، وكشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلامة
 (ص ٣ - ٢٩٤) وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٥ - ٢٩٨)

وَكَسَبُ النِّجَارِيَّةِ^(٦) .

وَأَحْوَالُ الْبَهْشَمِيَّةِ^(٧) .

وقال (الشيخ)^(٨) : .

وَمَنْ أَرْتَابَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَلْيَتَوَصَّلْ إِلَى إِيرَادِ

(٦) كَسَبُ النِّجَارِيَّةِ :

النِّجَارِيَّةُ : هم أتباع الحسين بن محمد النِّجَار (ت ٢٣٠) فرقة من المعتزلة ، ويقالُ لهم « الْحُسَيْنِيَّة » أيضاً .

وَالْكَسَبُ عندهم ما التزموه عند قولهم بأنَّ الله تعالى هو خالق أفعال العباد كلّها ، وأثبتوا للعبد تأثيراً في الفعل بقدرةٍ حادثه ، سمّوه « كَسْباً » .

وَقَرَّرَ بعض الأشاعرة - أيضاً - هذه الفكرة ، مثل : أبي الحسن الأشعري ، وأبي بكر الباقلاني .

كما ردّها غير النجارية من المعتزلة ، كالقاضي عبد الجبار .

أَنْظُرْ احتمالات الكَسَبِ ، والردّ عليها في : نهج الحقّ وكشف الصدق ، للعلامة (ص ١٢٥ - ١٢٩) وكشف المراد ، له (ص ٣٠٨) .

وراجع : الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٠٦) ومذاهب الإسلاميين (ج ١ ص ٦١٦ - ٦١٨) وفي (ص ٤٥٦ - ٤٦٢) جاء ردّ القاضي عبد الجبار عليهم .

واقراء عن النجارية وآرائها : الملل والنحل ، للشهرستاني (١ / ٨٨ - ٨٩) .

(٧) أَحْوَالُ الْبَهْشَمِيَّةِ :

الْبَهْشَمِيَّةُ : فرقة من المعتزلة ، منسوبة إلى أبي هاشم ، عبد السلام بن محمد الجبائي (ولد ٢٤٧ ومات ٣٢١) وترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (١١ / ٥٥) رقم ٥٧٣٥ .

وابن خلكان في وفياته (٣ / ١٨٣) رقم ٣٨٣ .

واقراء عن مذهبه : الملل والنحل (١ / ٧٨) .

وستحدث الشيخ المفيد عن فكرة « الأحوال » في الفقرة التالية [٢] فلاحظ مصادر البحث عنها هناك .

(٨) كلمة « الشيخ » من : « مط » و « مج » .

ثلاثة أشياء لا تُعَقَّل ٤٧

معنى - في واحد^(٩) منها - معقول ، أو ^(١٠) الفرق بينها في التناقض
والفساد ؛ لِيَعْلَمَ ^(١١) أَنَّ خلافَ ما حكمنا به هو الصواب !
وهيهات !؟.

(٩) في « مط » : معنى واحد .

(١٠) في « مط » : و (بدل : أو) وفي « ن » : إذا ، وفي « تي » : أول للفرق .

(١١) في « ن » : وليعلم .

[مَفَاسِدُ الْقَوْلِ بِالْحَالِ]

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ :

القول بالأحوال^(١) يتضمّن من فُحش الخطأ والتناقض ما لا يخفى على ذي حِجَا :

فمن ذلك : أن الحال في اللغة هي : « ما حال الشيء فيها

(١) الأخوال :

هي ما التزمه ابوهاشم من أن : صفات الباري - جلّ وعلا - ليست هي الذات ، ولا أشياء تقوم بالذات ، بل هي غير الذات منفصلة عنها ، وسماها « أخوالاً » واحداً : « الحال » . وقالت الشيعة الإمامية : إن صفات الباري هي معاني معقولة فقط ، وليس لها مصداق غير الذات الإلهية الواحدة ، ولم يتصوّروا للأحوال المذكورة معنى ، لاحظ « أوائل المقالات » للشيخ المفيد (ص ٦١) .

كما أن الأشاعرة لم يوافقوا على الأحوال ، بل التزموا بالصفات باعتبارها أموراً منفصلة عن الذات قائمة بها ، فلذا سُمّوا بالصفاتية ، لاحظ التعليقة التالية برقم (٣٦) في هذه الفقرة .

وللتفصيل عن الأخوال ، والردّ عليها ، لاحظ : كشف المراد ، المقصد (١) الفصل (١) المسألة (١٢) في نفي الحال (ص ٣٥ - ٣٧) ؛ والمسألة (١٣) (ص ٣٧ - ٣٩) والمقصد (٣) الفصل (٢) المسألة (١٩) (ص ٢٩٦) . والملل والنحل (١ / ٨٢ - ٨٣) . ومذاهب الإسلاميين (١ / ٣٤٢ - ٣٦٤) .

وقد قال الجويني المعروف بإمام الحرمين - وهو من كبار الأشاعرة - بفكرة الأحوال ، وهو أول أشعريّ يقول بها ؛ أنظر مذاهب الإسلاميين (١ / ٧٣٠ - ٧٣٢) .

عن معنى كَانَ عليه ، إِمَّا موجودٍ ، أَوْ مَعْقُولٍ « لَا نَعْرِفُ^(٢) الْحَالُ فِي حَقِيقَةِ اللِّسَانِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَمَنْ ادَّعَى غَيْرَهُ كَانَ كَمَنْ ادَّعَى فِي « التَّحْوِيلِ » وَ « التَّغْيِيرِ » خِلَافَ مَعْقُولِهِمَا .

وَمَنْ زَعَمَ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحْوِلُ^(٣) عَنْ صِفَاتِهِ ، وَيَتَغَيَّرُ فِي نَفْسِهِ ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُفْرًا ظَاهِرًا^(٤) ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

ثُمَّ الْعَجَبُ ثَمَّنَ يُنَكِّرُ عَلَى الْمَشَبَّهَةِ^(٥) (قَوْلُهُمْ)^(٦) : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^(٧) عَلِيمًا بِهِ كَانَ عَالِمًا ، وَقَدَرَةً بِهَا كَانَ قَادِرًا »^(٨) وَيَزَعُمُ أَنَّ ذَلِكَ شِرْكٌ ثَمَّنَ يَعْتَقِدُهُ !! وَهُوَ يَزَعُمُ أَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ)^(٩) حَالًا بِهَا كَانَ عَالِمًا^(١٠) وَبِهَا فَارِقٌ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ ، وَأَنَّ لَهُ حَالًا بِهَا كَانَ^(١١) قَادِرًا ، وَبِهَا فَارِقٌ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي : حَيٍّ ، وَسَمِيعٍ ،

(٢) كَذَا فِي « ن » وَفِي غَيْرِهِ : لَا يُعْرِفُ .

(٣) فِي « مَج » : تَحْوِيلٌ .

(٤) فِي « مَط » : فَقَدْ كَفَرَ بِرَبِّهِ ظَاهِرًا .

(٥) الْمَشَبَّهَةُ :

السَّلَفِيَّةُ مِنَ الْعَامَّةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ لِلَّهِ أَعْضَاءَ مِثْلَ : الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ ، اسْتِنَادًا إِلَى مَا جَاءَ فِي ظَاهِرِ النُّصُوصِ ، وَقَدْ أَثْبَتْنَا كَلِمَاتِهِمُ وَالرَّدَّ عَلَيْهَا فِي بَحْثٍ مُسْتَقِلٍّ ، وَلَا حَظَّ مَا يَأْتِي فِي التَّعْلِيلَةِ رَقْمَ (٣٦) فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ .

(٦) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ : « مَط » وَ « مَج » .

(٧) فِي « ن » وَ « ضَا » وَ « تِي » : عَزَّ وَجَلَّ ، بَدَلُ « تَعَالَى » .

(٨) وَهَذِهِ عَقِيدَةُ الصِّفَاتِيَّةِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُمْ فِي التَّعْلِيلَةِ رَقْمَ (٣٦) .

(٩) فِي « مَج » : جَلَّ اسْمُهُ .

(١٠) فِي « مَط » وَ « مَج » : كَانَ بِهَا عَالِمًا .

(١١) فِي « مَط » : كَانَ بِهَا .

وَبَصِيرٍ ، وَيَدَّعِي - مَعَ ذَلِكَ - أَنَّهُ مُوَحَّدٌ ؟!

كَيْفَ^(١٢) لَا يُشْعِرُ بِمَوْضِعِ مَنَاقِضَتِهِ^(١٣) ؟!

هذا ، وقد نطقَ القرآنُ بأنَّ اللهَ تعالى عِلْمًا ، فقال عزَّ
اسمُهُ^(١٤) :

﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية (١٦٦) سورة النساء (٤)] .

و ﴿ مَا تَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية

(١١) سورة فاطر (٣٥) والآية (٤٧) سورة فصلت (٤١)] .

و ﴿ لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [من الآية (٢٥٥)

سورة البقرة (٢)] .

وأطلقَ المسلمونَ القولَ بأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قُدْرَةٌ^(١٥) .

ولم يأتِ القرآنُ بأنَّ اللهَ^(١٦) حالًا ، ولا أطلقَ ذلكَ أحدٌ من أهلِ

العِلْمِ والإسلامِ ، بل أجمعوا على تَحْطِئَةٍ مَنْ تَلَفَّظَ بِذلكَ في اللهِ سُبْحَانَهُ ،

ولم يُسَمَّعْ من أحدٍ من أهلِ القِبْلَةِ ، حتَّى أَحَدُهُ أَبُو هَاشِمٍ ، وَتَابَعَهُ^(١٧)

عليه نَفَرٌ من أهلِ الاعتزالِ ، خالفوا بِهِ الجميعَ ، على ما ذكرناه .

(١٢) في « ن » و « ضا » : بحيث ، بدل « كيف » .

(١٣) كذا في « مج » وفي النسخ : مناقضة .

(١٤) في « ن » و « ضا » : جَلَّ اسْمُهُ .

(١٥) في « ن » : أطلق المسلمون أنَّ اللهَ قُدْرَةٌ .

(١٦) في « مط » و « مج » : بأنَّ له تعالى .

(١٧) كذا الصواب ، وفي النسخ : (تبعه) وفي « تي » : أتبعه .

هذا ، وصاحب هذه^(١٨) المقالة يزعم : أَنَّ هذه^(١٩) الأحوال مختلفة ، ولولا اختلافها لما^(٢٠) اختلفت الصفات ، ولا تباينت في معانيها المعقولات .

فإن قيل له : أفهذه^(٢١) الأحوال ، هي الله تعالى^(٢٢) أم غير الله ؟ قال : لا أقول : « إنها هي الله »^(٢٣) ولا : « هي غيره » والقول بأحد هذين المعنيين محال !

وهو - مع هذا - جهل المشبهة^(٢٤) في قولهم : « إن صفات الله لا هي الله ، ولا هي غير الله » وتعجب منهم ، ونسبهم^(٢٥) بذلك إلى الجنون والهديان .

وإذا احتفل^(٢٦) في الفرق بين الأمرين ؛ قال : إنما جهلت المجبرة في نفهم أن تكون الصفات هي الله (وغير الله)^(٢٧) ؛ لأنهم يثبتونها

(١٨) كلمة « هذه » لم ترد في « مط » .

(١٩) كلمة « هذه » هنا من « مط » .

(٢٠) كذا في « تي » وفي النسخ : ما .

(٢١) في « ن » و « ضا » و « تي » : هذه .

(٢٢) كلمة « تعالى » من « مط » .

(٢٣) في « مط » : لا أقول : « إنها هي هو » .

(٢٤) في « مط » : المعتزلة والمجبرة ، وفي « مج » : المعتزلة ، وعن نسخة أخرى بدلها : المجبرة ، لكن الصواب ما أثبتناه ، لأن القول المذكور إنما هو للمشبهة الحشوية ، ، فلاحظ التعليق (٥) من هذه الفقرة .

(٢٥) كذا في « ضا » و « تي » وفي النسخ : ويعجب منهم وينسبهم .

(٢٦) كذا في « مط » و « مج » وفي « ضا » و « تي » : احتيل ، والكلمة مهملة في « ن » .

(٢٧) ما بين القوسين من « مط » وفي « مج » : أو غيره الله .

معاني^(٢٨) موجوداتٍ ، وأنا لا أثبتُ الأحوالَ معانيَ موجوداتٍ .

ولو عَلِمَ أَنَّهُ أَزْدَادُ مُنَاقِضَةٍ^(٢٩) فيما رامَ به الفرقَ ، وَخَرَجَ عن المعقول^(٣٠) لاستحْيِ من ذلك :

لأنَّ القومَ لَمَّا^(٣١) أثبتوا الأوصافَ التي تختصُّ بالموجود لمعانٍ ، أوجبوا وجودها على تحقيق الكلام ، لاستحالة إيجاب الصفة المختصة بالموجود^(٣٢) بالمعدوم الذي ليس له وجودٌ ، لما يدخل في ذلك من الخلل والفساد .

وهذا الرجلُ لم^(٣٣) يتأمل ما اجتناه^(٣٤) ، فَأَثَبَتْ من الصفاتِ ما لا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بالمعدوم بحالٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لا وجودَ لها ولا عَدَمَ !

فصارتُ مناقضتهُ بذلك^(٣٥) من جهتين ، تنضافُ إلى مناقضتهِ في الإنكار على أصحاب الصفات^(٣٦) على

(٢٨) في « ضا » : معاني .

(٢٩) كذا في « ن » و « تي » ونسخة من « مج » وفي نسخة أخرى من « مج » : قد أراد مناقضة ، و « في » مط : أَنَّهُ قد زاد مناقضته ، وفي « ضا » : أَنَّهُ أراد مناقضته .

(٣٠) في « مج » : العقل ، وفي « تي » : العقول .

(٣١) في « مط » ونسخة من « مج » : إنما ، يدل « لَمَّا » .

(٣٢) ما بين القوسين لم يرد في « ن » ، وفي « مج » المخصصة ، بدل « المختصة » .

(٣٣) في « مط » : لا .

(٣٤) كذا في « مط » وفي النسخ : أجبناه ، وفي « مج » : ما اجتناه .

(٣٥) كذا في « مط » وفي « تي » : لذلك ، وفي « مج و ن و ضا » : مناقضة .

(٣٦) أصحاب الصفات :

هم الصفاتية القائلون بأنَّ الله تعالى أعضاء هي صفاتٌ أزليَّة ، وهي صفاتٌ خبرية .

ولمَّا كانت المعتزلة ينفون الصفات - بهذا المعنى - سموهم « معطلة » ولمَّا كان سلف العامة ←

ما (ذكرناه و) (٣٧) حكيناه .

على أن من مذهبه ومذهب أبيه (٣٨) أن حدّ الشيء على (٣٩) « ما صحَّ

→ يشبّونها سمّوهم « صفاتيّة » .

وقد بالغ بعض السلفية في إثبات الصفات إلى حدّ التشبيه بصفات المحدثات - كما يقول الشهرستاني - انحاز أبو الحسن الأشعري إلى هذه الطائفة، فأيدّ مقالتهم بمناهج كلاميّة، وصار ذلك مذهباً لأهل السُنّة، وانتقلت سِمَةُ « الصفاتيّة » إلى « الأشعرية » . ولما كانت المشبّهة والكراميّة من مثبّتي الصفات عدّوهم فرقتين من جملة الصفاتيّة ؛ لاحظ الملل والنحل (١ / ٩٢ - ٩٣) و (٩٤ - ٩٥) .

وللتفصيل عن القول بالصفات وأنها قائمة بالذات ، راجع مذاهب الإسلاميين (١ / ٥٤٥ - ٥٤٨) .

وهذا القول يُعارض القول بالأحوال . كما عرفنا في التعليقة (١) من هذه الفقرة .

وردّ العلامة الحليّ على الصفاتيّة في نهج الحقّ (ص ٦٤ - ٦٥) .

وقد ردّ ابن حزم على أهل الصفات ردّاً حازماً ، فقال : هذا كفرٌ مجرّد ، ونصرانيّة محضّة ، مع أنها دعوى ساقطة بلا دليل أصلاً ، وما قال بهذا - قطّ - من أهل الإسلام قبل هذه الفرقة المحدثّة بعد الثلاث مائة عام [يعني على يد أبي الحسن الأشعري ، مؤسس الأشعرية] فهو خروج عن الإسلام ، وترك للاجماع المتفق .

ثم قال : وما كنّا نصدّق أنّ من ينتمي إلى الاسلام يأتي بهذا ، لولا أنّ شاهدناهم وناظرناهم ورأينا ذلك صراحاً في كتبهم ، ككتاب السمناني قاضي الموصل في عصرنا هذا، وهو من أكابرهم ، وفي كتاب المجالس للأشعري ، وكتب أخرى ؛ لاحظ الفصل لابن حزم (٢ / ١٣٥) .

وأنظر رأي الشيعة الإماميّة في الصفات ، في أوائل المقالات (ص ٥٥ - ٥٦) .

(٣٧) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » و « ن » وفيها : على ما حكينا .

(٣٨) الجبائي ، أبو أبي هاشم :

محمد بن عبد الوهاب ، أبو عليّ ، الجبائي (ولد ٢٣٥ ومات ٢٩٥) وهو صاحب مذهب « الجبائيّة » من المعتزلة ، ترجمه في وفيات الأعيان (٤ / ٧ - ٢٦٩) رقم (٢٠٧) .

وأقرأ عن مذهبه وآثاره : الملل والنحل (١ / ٧٨) ومذاهب الإسلاميين (١ / ٢٨٠) .

(٣٩) كلمة « على » لم ترد في « مط » ولا « مج » .

الْعِلْمُ بِهِ وَالْخَبَرُ عَنْهُ» (٤٠) .

وَهُوَ يَزْعُمُ : أَنَّ الْأَحْوَالَ مَعْلُومَةٌ لَهُ (٤١) وَهُوَ دَائِمًا (٤٢) يُخْبِرُ عَنْهَا ،
وَيَدْعُو إِلَى اعْتِقَادِ الْقَوْلِ بِصَحَّتِهَا ، ثُمَّ لَا يُثَبِّتُهَا أَشْيَاءَ !

وَهَذَا تَمَّا لَا يَكَادُ عِلْمُ (٤٣) الْمُنَاقِضَةِ فِيهِ يَخْفَى عَلَى إِنْسَانٍ قَدْ سَمِعَ
بشَيْءٍ مِنَ النَّظَرِ وَالْحِجَاجِ (٤٤) .

وَأُظُنُّ (أَنْ) (٤٥) الَّذِي أَحْوَجَهُ إِلَى هَذِهِ الْمُنَاقِضَةِ : مَا سَطَرَهُ
الْمُتَكَلِّمُونَ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى صَوَابِهِ ، مِنْ « أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَخْلُو مِنَ الْوُجُودِ أَوْ (٤٦)
الْعَدَمِ » فَكَرِهَ أَنْ يُثَبَّتَ الْحَالَ شَيْئًا (٤٧) فَتَكُونَ مَوْجُودَةً أَوْ مَعْدُومَةً :

وَمَتَى كَانَتْ مَوْجُودَةً ؛ لَزِمَهُ - عَلَى أَصْلِهِ ، وَأَصُولُنَا جَمِيعًا - أَنَّهَا لَا
تَخْلُو مِنَ الْقِدَمِ (٤٨) وَالْحُدُوثِ :

(٤٠) حَدَّ « الشَّيْءِ » :

نُقِلَ هَذَا الْحَدُّ عَنِ الْجَبَّائِيِّ ، فِي مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيِّ (٢ / ١٨١) وَذَكَرَهُ
الْجَرَجَانِيُّ - تَعْرِيفًا لُغَوِيًّا - فِي التَّعْرِيفَاتِ (٥٧) .

وَاقْرَأْ عَنِ رَأْيِ الْجَبَّائِيِّ فِي « الشَّيْءِ » فِي مَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيِّينَ (١ / ٣٠٩ وَ ٣٢٣) .

(٤١) كَذَا فِي « مَج » وَفِي النَّسَخِ : اللَّهُ ، بَدَلَ « لَهُ » .

(٤٢) فِي « ن » وَ « ضَا » وَ « تِي » : ذَاتِي ، بَدَلَ « دَائِمًا » وَلَعَلَّهُ : دَائِمِي .

(٤٣) فِي « مَج » يَتَسَرَّعُ عِلْمُ ، وَفِي « ن » ، ضَا ، تِي : عَلَى ، بَدَلَ (عِلْمِ) .

(٤٤) فِي « ن » وَ « ضَا » : سَمِعَ مِنَ النَّظَرِ وَالْحِجَاجِ شَيْئًا ، وَفِي « تِي » : وَالْمَحَاجِ شَيْئًا .

(٤٥) كَلِمَةُ « أَنْ » مِنْ « مَط » وَ « مَج » .

(٤٦) فِي « مَط » وَ « مَج » : وَ ، بَدَلَ « أَوْ » .

(٤٧) كَذَا فِي « ن » وَفِي « مَط » : شَيْئًا مَا ، وَفِي « ضَا » : أَنْ يُثَبَّتَ شَيْئًا ، وَفِي « مَج » وَ

« تِي » : وَكَرِهَ .

(٤٨) فِي « ضَا » وَ « تِي » : الْعَدَمِ ، بَدَلَ « الْقِدَمِ » .

وليس يُمكنه الإخبارُ عنها بالقدَمِ ؛ فيخرج^(٤٩) بذلك عن التوحيد ، ويصيرُ به أسوأ حالاً من أصحاب الصفات .

ولا يستجيزُ القولُ بأنَّها مُحدثةٌ - وهي التي بها لم يزلَ القديمُ (تعالى)^(٥٠) مُستحقاً للصفات - فيكون بذلك مُناقضاً .

وإن قالَ : إنَّها شيءٌ معدومٌ ؛ دخل عليه من المناقضة مثل الذي ذكرناه .

فأنكرَ - لذلك - أن تكونَ الحالُ شيئاً .

وهو ، لو شعرَ بما قد جنَّاهُ^(٥١) على نفسه ، بنفي الشيئية^(٥٢) عنها - مع اعتقاده العلم بها ، وصحة الخبر عنها ، وإيجابه كون القديم (تعالى)^(٥٣) ، فيما لم يزلَ - مستحقاً لصفات^(٥٤) أوجبَّتها أحوالٌ ليست بشيءٍ ، ولا موجوداً ، ولا معدومةً ، ولا قديمةً ، ولا مُحدثةً^(٥٥) - لما رغبَ في هذا المقال ، ولا تنتقل عنه إلى الحق والصواب^(٥٦) .

(٤٩) في « تي » لتخرج .

(٥٠) كلمة « تعالى » من « مط » و « مج » .

(٥١) في « ن » و « تي » : خبأه .

(٥٢) في « مج » و « تي » : التشبيه .

(٥٣) كلمة « تعالى » من « مط » و « مج » .

(٥٤) في « ن » و « تي » و « ضا » : للصفات ، وأضاف في « ضا » : أوجبها أحوالاً .

(٥٥) لاحظ شبه هذا الكلام في الملل والنحل (٨٢ / ١)

(٥٦) كذا في « مط » و « مج » وفي النسخ : والصفات ، اقرأ عن الحق في الصفات ، أوائل

فَصْلٌ^(١)

[في رأي المعتزلة البصريين في القدرة والإرادة]

قال الشيخ (أدام الله عزّه)^(٢) :

زعم البصريون - جميعاً - أنَّ القدرة لا يصحُّ تعلُّقها^(٣) بالموجود ؛
لأنَّها إنَّما^(٤) تتعلَّقُ بالشيءِ على سبيل الحدوثِ ، وأوجبوا - لذلك -
تقدُّمها [على]^(٥) الفعل .

ثمَّ قالوا - مُناقضين - : إنَّ الإرادة لا تتعلَّقُ بالشيءِ - أيضاً -
إلَّا على سبيل الحدوثِ ، ولذلك^(٦) لا يصحُّ أن يُراد الماضي ، ولا
القديم .

(١) كلمة « فصل » لم ترد في « مط » ولا في « ن » .

(٢) في « ضا » : رحمه الله ، وفي « تي » : ره ، وفي « ن » : (رحمه) فقط .

(٣) في « مج » : تعقلها .

(٤) في « ن » و « ضا » : إمَّا أن ، بدل « إنَّما » .

(٥) زيادة من يقتضيها المعنى واللفظ .

(٦) في « ن » و « ضا » و « تي » : وكذلك ما ، بدل « فلذلك » .

وهي ، مع ذلك - عندهم^(٧) - توجد مع المراد .
فهل تخفى هذه المناقضة على عاقلٍ ؟!

(٧) « عندهم » لم ترد في « ن » .

[قول المعتزلة في الجواهر بما]

[يقول أصحاب الهَيُولَى]

وقالوا - بأجمعهم - : إِنَّ جواهر العالم^(١) وأعراضه لم تكن^(٢) حقائقها بالله تعالى (ولا بفاعلٍ أَلْبَتَّة)^(٣) ، لأنَّ الجوهرَ جَوْهَرٌ في العدم ، كما هُوَ جَوْهَرٌ في الوجود ، وكذلك العَرَضُ^(٤) .
ثم قالوا : إِنَّ اللهَ خَلَقَ الجَوْهَرَ ، وأَحْدَثَ عَيْنَهُ ، وأَوْجَدَهُ بعد العدم .

(١) في « مط » : العلم ، بدل (العالم) .

(٢) زاد في « ن » و « ضا » كلمة « على » هنا .

(٣) كذا جاء ما بين القوسين في « ن » و « تي » ونسخة من « مط » ولكن في أخرى : « ولا بفاعليته » وفي « مج » : « ولا تفاعل » .

(٤) القولُ بِقَدَمِ الجَوْهَرِ والعَرَضِ :

نَسَبَ ابنُ الجوزي ذلك إلى أبي عليّ وابنه أبي هاشم الجبائين ومن تابعهما من البصريين المعتزلة [أنظر : تلبس إبليس (ص ٨٠) .

ونقل نحوه عن الجبائي في مذاهب الإسلاميين (١ / ٣٠٢ و ٤ - ٣٠٥) وأنظر رأي الجبائي في أصالة « الأشياء » في مذاهب الإسلاميين (١ / ٢٩٠) ورأي أبي الهذيل العلاف من المعتزلة في « الجوهر والعرض » في مذاهب الإسلاميين (١ / ١٩١) .

فَقِيلَ لَهُمْ : مَا مَعْنَى « خَلَقَهُ » (وَهُوَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ جَوْهَرٌ كَمَا هُوَ حِينَ خَلَقَهُ) ^(٥) ؟ !

قَالُوا : مَعْنَى ذَلِكَ « أَوْجَدَهُ » !

قِيلَ لَهُمْ : ^(٦) مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ : « أَوْجَدَهُ » وَهُوَ قَبْلَ الوجود جَوْهَرٌ ، كَمَا هُوَ فِي حَالِ الوجود ؟ !

قَالُوا : مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَحْدَثَهُ وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوجود .

قِيلَ لَهُمْ : هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِثْلُ الْأَوَّلَتَيْنِ ^(٧) وَمَعْنَاهَا مَعْنَاهُمَا ، فَمَا الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِكُمْ ^(٨) : « أَحْدَثَهُ » ، وَأَخْرَجَهُ (مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوجود) ^(٩) ؟ !
وَهُوَ قَبْلُ ^(١٠) الْإِحْدَاثِ وَالْإِخْرَاجِ جَوْهَرٌ ، كَمَا هُوَ فِي حَالِ الْإِحْدَاثِ وَالْإِخْرَاجِ ؟ !

فَلَمْ يَأْتُوا بِمَعْنَى يُعْقَلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى الْعِبَارَاتِ ، وَالانتقال من (حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ) ^(١١) أُخْرِي ، نَزْوَاحاً ^(١٢) من الانقطاع !

وَلَمْ يُفْهَمْ عَنْهُمْ مَعْنَى مُعْقُولٌ فِي « الْخَلْقِ » وَ « الْإِحْدَاثِ »

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ « مَط » وَ « مَج » .

(٦) زَادَ فِي « مَط » هُنَا : هَذِهِ مِغَالِطَةٌ وَ

(٧) فِي « مَط » : الْأَوَّلَيْنِ .

(٨) فِي « ضَا » وَ « تِي » : فِي الْفَائِدَةِ فِي قَوْلِكَ .

(٩) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَيْسَ فِي « مَج » .

(١٠) فِي « ضَا » وَ « تِي » : مِنْ قَبْلِ ، وَفِي « ن » : مِنْ قَبِيلِ .

(١١) جَاءَ فِي « مَج » بَدَلُ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : وَاحِدَةً إِلَى .

(١٢) كَذَا فِي « مَط » لَكِنْ فِي « مَج » وَ « ن » تَرْوَاحاً ، وَفِي « ضَا » وَ « تِي » بُرْوَاحاً .

قول المعتزلة في الجواهر بما يقول أصحاب الهیولی ٦١

و « الاختراع »^(١٣) مع مذهبيهم في الجواهر والأعراض !

وأصحاب بُرقُلُس^(١٤) وَمَنْ دان^(١٥) بالهیولی^(١٦) وَقَدَمَ
الطبیعة^(١٧) أَعْذَرُ من هؤلاء القوم ، إِنْ كَانَ لَهُم عُدْرٌ !

ولا عُدْرٌ للجميع فيما ارتكبه من الضلال ، لأنهم يقولون :
إِنَّ الْهَيْوَلِيَّ هُوَ أَصْلُ الْعَالَمِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ قَدِيمًا ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى
مُحْدِثٌ لَهُ^(١٨) كَمَا يُحْدِثُ الصَّائِغُ^(١٩) مِنَ السَّبِيكَ خَاتَمًا ، وَالنَّاسِجُ
مِنَ الْغَزْلِ ثَوْبًا ، وَالنَّجَّارُ^(٢٠) مِنَ الشَّجَرَةِ لَوْحًا .

(١٣) كلمة « والاختراع » من « مط » و « مج » .

(١٤) بُرقُلُس « poroklos » :

فيلسوف يوناني ، من أصحاب الأفلاطونية الجديدة (٤١٢ - ٤٨٥ م) ترجمه في فرهنگ

معين (٥ / ٢٥٦) وأقرأ آراءه في الملل والنحل (٢ / ٢٠٨ - ٢١٢) .

وكتب بُرقُلُس كتاب « العلل » في الحجج التي أدلى بها لإثبات قَدَمِ الْعَالَمِ ، لاحظ مذاهب

الإسلاميين للبدوي (١ / ١١ - ٥١٢) .

وقد اختلفت النسخ في هذا الاسم ، وصوابه في « مج » وفي « مط » أبرقلس .

(١٥) في « ن » و « ضا » و « تي » : وقروان والقول ، بدل « ومن دان » .

(١٦) الْهَيْوَلِي :

قال الجرجاني : لفظ يوناني ، بمعنى الأصل والمادة ، وفي الاصطلاح هي : « جوهر في

الجسم ، قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال ، محل للصورتين الجسميّة

، والنوعيّة » : التعريفات (ص ١١٣) .

وانظر : الحدود ، لابن سينا (ص ١٧) رقم (٦) .

(١٧) في « ن » و « مج » : الطينة .

(١٨) كلمة له من « مط » وفي « تي » يحدث .

(١٩) في « ن » الصانع .

(٢٠) في « مط » و « مج » : الناجر .

فأضافوا إلى الصانع الأعْيَان ، لِصُنْعِهِ^(٢١) ما أُحْدِثَ فِيهَا^(٢٢) من التَّغْيِرَاتِ .

والبَصْرِيُّونَ من المعتزلة ، وَمَنْ وافَقَهُم فيما ذكرناه ، أضافوا إلى الفاعل الجواهرَ والأَعْرَاضَ ، ولم يَحْصُلُوا في باب الإِضافة معنى يُتَعَلَّقُ به .

وَمَنْ تأمَّلَ (قول^(٢٣) هذا الفريق علم : أَنَّهُ)^(٢٤) قولُ أَصْحَابِ الهيولَى ، في معنى قَدَمِ أَصْلِ الْعَالَمِ ، بعَيْنِهِ ، وَإِنْ فارقَ أَهْلَهُ في العبارة التي يَلْحَقُهَا الخَلَلُ ، وَيَسْلَمُ أَوَّلُكُ مِنْهُ ، وَمِنَ الْمُنَاقِضَاتِ ، لَكَشْفِهِمُ الْقِنَاعَ ، وَمَجْمَعَةَ^(٢٥) هؤلاء للتمويهات .

(٢١) في « ن » : لصنعة ، وفي « ضا » و « تي » : لصنعتة .

(٢٢) كذا في « مط » وفي « ن » و « ضا » و « تي » : ما شاكلها ، وكلمة « أحدث » لم ترد في « مج » .

(٢٣) أضاف في « مط » و « ضا » هنا كلمة : أصحاب .

(٢٤) ما بين القوسين ليس في « ن » .

(٢٥) في « ن » : ومججمة ، وفي « ضا » و « تي » : ومججة .

[مفاَسِدُ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي الْوَعِيدِ]

قال الشيخ (أدامَ اللهُ عزَّه)^(١) :

وقولُ جميعِ المعتزلةِ في الوعيد ، تجويرٌ^(٢) لله تعالى ، وتظليمٌ له ،
وتكذيبٌ لأخباره^(٣) .

لأنهم يزعمون ، أَنَّ مَنْ أطاعَ اللهَ (عزَّ وجلَّ)^(٤) أَلْفَ سَنَةٍ ،
ثُمَّ قَارَفَ^(٥) ذَنْباً محرَّماً له ، مسوّفاً^(٦) للتوبةِ منه ، فمات على ذلك ،
لَمْ يُثَبِّهْ على شيءٍ من طاعاته^(٧) وأبطلَ جميعَ أعماله ، وخلَّدهُ بذنبه في

(١) ما بين القوسين ليس في « ن » و « ضا » و « تي » .

(٢) في « ن » و « تي » : تجويز .

(٣) الوعيدُ عندَ المعتزلةِ :

هو الأصلُ الثالثُ ، من الأصولِ الخمسةِ للمعتزلةِ ، وفسَّروه بأنه : كُلُّ خَيْرٍ يتضمَّنُ
إيصالَ ضررٍ إلى الغيرِ ، أو تفويتِ نفعٍ عنه في المستقبلِ ، ولا فرقَ عندهم بين أن يكونَ
حَسَنًا مُسْتَحَقًّا ، أو لا يكونَ كذلك .

أنظر ، مذاهبُ الإسلاميين (١ / ٥٥ و ٦٢ - ٦٤) وأوائلُ المقالات (ص ٩٩)

والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٦٨) .

(٤) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .

(٥) في « ن » : فارق .

(٦) في « ن » : مسوّفاً .

(٧) في « مج » : طاعته .

نار جهنم أبداً ، لا يُخرجُ منها برحمةٍ منه ، ولا بشفاعة مخلوق فيه .
وأبو هاشم منهم - خاصة - يقول : إنَّ الله تعالى يُخلدُ في عذابه
مَنْ لم يترك شيئاً من طاعته^(٨) ، ولا ارتكب شيئاً من خلافه ، ولا
فعل قبيحاً نهاه عنه ، لأنَّه زعم وقتاً من الأوقات أنَّه^(٩) لم يفعل ما
وجبَّ عليه ، ولا خرج عن الواجب باختياره له^(١٠) ولا بفعلٍ
يضاده^(١١) .

هذا ،

والله تعالى يقول : ﴿ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(١٢) [الآية
(٥٦) سورة يوسف (١٢)] .

ويقول : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الآية
(٣٠) سورة الكهف (١٨)] .

ويقول : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الآية (٧ و ٨) من سورة الزلزلة (٩٩)] .

ويقول : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ
بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا ﴾ [الآية (١٦٠) سورة الأنعام (٦)] .

(٨) في « مط » و « ن » و « تي » : طاعته .

(٩) كلمة « أنَّه » من « تي » .

(١٠) في « مط » : باختياره ، وفي « ن » و « ضا » : وله .

(١١) في « ضا » و « تي » : ولا يعقل تضاده .

(١٢) هذه الآية لم ترد في « مط » ولا « مج » .

٦٥ مفسد قول المعتزلة في الوعيد

ويقولُ : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرِي

لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [الآية (١١٤) سورة هود (١١)] .

[مُخَالَفَاتُ أُخْرَى لِلْمَعْتَزَلَةِ]

هذا ، وَهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ :

[١] يُبْطِلُونَ الشَّفَاعَةَ^(١) ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهَا .

[٢] وَيَدْفَعُونَ نُزُولَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ^(٢) ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ .

(١) فِي « مَط » وَ « ضَا » : مُبْطِلُونَ لِلشَّفَاعَةِ .

الشَّفَاعَةُ فِي رَأْيِ الْمَعْتَزَلَةِ :

أَنْظِرْ رَأْيَ الْمَعْتَزَلَةِ فِي الشَّفَاعَةِ ، فِي أَوَائِلِ الْمَقَالَاتِ (ص ٥٢ وَ ٩٦) وَكَشَفِ الْمُرَادِ (ص ٤١٦ - ٤١٧) وَالشَّيْعَةَ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ (ص ٢٤٧ - ٢٥٠) .

وَأَقْرَأْ عَنْ رَأْيِ الْجَهْمِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، التَّنْبِيهِ وَالرَّدَّ ، لِلْمَلْطِيِّ (ص ١٣٤) .

وَلِلشَّيْخِ الْمَغِيدِ كَلَامٌ حَوْلَ الشَّفَاعَةِ فِي الْفُصُولِ الْمُخْتَارَةِ (ص ٤٧ - ٥٠) .

وَرَاجِعْ أَحَادِيثَ الشَّفَاعَةِ فِي : كِتَابِ « الزَّهْدِ » لِلْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ (ص ٩٤) الْحَدِيثِ (٢٦٠) وَ (ص ٩٧) الْحَدِيثِ (٢٦٤) وَمُسْنَدِ شَمْسِ الْأَخْبَارِ (٢ / ٣٨٥) الْبَابِ

(١٩٢) .

(٢) نُزُولُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ :

وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِنُزُولِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ وَمُحَاسَبَتِهِمَا لِلْمَيِّتِ .

أَقْرَأْ عَنْ ذَلِكَ : أَوَائِلَ الْمَقَالَاتِ (ص ٩٢ - ٩٣) وَتَصْحِيحَ الْإِعْتِقَادِ ، لِلْمَغِيدِ (ص ٢٣٨ -

(٢٤٠) .

[٣] وَيَسْتَهْزِؤُونَ بِمَنْ أَثْبَتَ عَذَابَ الْقَبْرِ^(٣) ، وكافّة أهل الملة عليه .

[٤] وَيُنْكِرُونَ خَلْقَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، الآن^(٤) ، والمسلمون - بأجمعهم - على إثباته .

→ وعن إنكار الجهميّة لذلك راجع : التنبيه والردّ (ص ١٢٤) .
وراجع أحاديثه في كتاب الزهد ، للأهوازيّ (ص ٨٦) الباب (١٦) الحديث (٢٣١)
(ص ٨٨) الحديث (٢٦٣ و ٢٣٨) .
وانظر : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .
(٣) عذاب القبر عند المعتزلة :

نقل عن ضرار بن عمرو - من المعتزلة - إنكار عذاب القبر ، في كشف المراد (ص ٤٢٤ - ٤٢٥) ، وأنكره كذلك جهم ، كما في التنبيه والردّ للملطيّ (ص ١٢٤) .
واقراً عن هذا الموضوع ، أوائل المقالات (ص ٩٣ - ٩٤) ومن كتب الحديث : كتاب الزهد ، للأهوازي (ص ٧ - ٨٨) رقم (٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥) وانظر الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .

وقد تحدّث الشيخ المفيد عن عذاب القبر في جواب المسألة الخامسة من المسائل السارويّة ، المطبوعة في « عدّة رسائل للشيخ المفيد » (ص ٢١٨ - ٢٢١) .
وأورد الشيخ الطهراني كتاباً باسم « مسألة في عذاب القبر وكيفيته » للشيخ المفيد ، وقال : موجود عند السيّد شهاب الدين ، بقم ، فلاحظ : الذريعة (ج ٢٠ ص ٣٩٠) .
وعقد في مسند شمس الأخبار - من كتب الزيدية - الباب (١٨٣) من الجزء الثاني (ص ٣٤٨) لذكر ما ورد في عذاب القبر .

ولاحظ ما نقله القاسمي في : تاريخ الجهميّة والمعتزلة (ص ٣٣ - ٣٤) عن القبلي في « العلم الشامخ في الردّ على الأبناء والمشايخ » من الدفاع عن المعتزلة في هذا الموضوع ، واعتباره منكر عذاب القبر من شدوذ المعتزلة مثل بشر المريسي ، وضرار

(٤) خلق الجنة والنار عند المعتزلة :

خالف المعتزلة والخوارج في خلق الجنة والنار ، ولأبي هاشم في ذلك كلام ذكره الشيخ المفيد ←

مخالفات أخرى للمعتزلة ٦٩

[٥] وَجُمَهُورُهُمْ يُبْطَلُ الْمِعْرَاجُ ، ويزعمون : أن ذلك كان مناماً من جُمْلَةِ المنامات^(٥) .

[٦] ومشايعهم يَجْحَدُونَ انشقاقَ الْقَمَرِ في مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^(٦) .

[٧] وكثيرٌ منهم يُنْكِرُ نطقَ الذِّراعِ^(٧) .

[٨] وشيخُهم عَبَادُ^(٨) يَدْفَعُ الإعْجَازَ في القرآن^(٩) .

→ في أوائل المقالات (ص ١٥٧ - ١٥٨) وانظر الملل والنحل (١ / ٧٣) .
وإنكار خلق الجنة والنار - الآن - نُقِلَ عن الأشاعرة - أيضاً - في كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٤٥) وعن بعض الجهمية في التنبيه والرد (ص ٩٨) وإنكار جهنم بن صفوان له في (ص ١٣٧ - ١٤٠) .

واقراً عن الجنة والنار : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥ - ٦) وتصحيح الاعتقاد للمفيد (ص ٢٤٨ - ٢٥٠) وصفة الجنة والنار لسعيد بن جناح المطبوع مع كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد (ص ٣٥٤) . وصفة الجنة ، لأبي نعيم الأصفهاني .
(٥) المعراج عند المعتزلة :

تحدث عن ذلك القاضي عبد الجبار المعتزلي في : تثبيت دلائل النبوة ، الجزء الأول .
(٦) انشقاق القمر ، عند المعتزلة :

اقراً عن ذلك : تثبيت دلائل النبوة ، الجزء الأول .
(٧) نطق الذراع عند المعتزلة :

اقراً عن ذلك : تثبيت دلائل النبوة ، الجزء الأول .
(٨) عَبَاد :

هو ابن سليمان الصيمري ، من شيوخ المعتزلة من طبقة الجاحظ .
اقراً عنه شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤ / ١٥٩) ومقالات الإسلاميين للأشعري (ص ٢٢٥) .

(٩) إعجاز القرآن :

أنكره النظام من المعتزلة في « النظم والتأليف » أنظر : مذاهب الإسلاميين (١ / ٢١٣ - ←

[٩] وسائرهم - إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنْهُمْ - يَزْعُمُ : أن طريق المعجزات التي ^(١١) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم - سوى القرآن - أخبار الأحاد ^(١٢) ، ليطرق بذلك إلى ^(١٣) إنكارها ، والطعن في الاحتجاج بها على الكفار .

[١٠] وأما قوتهم في الأنبياء عليهم السلام ، فإنهم يصفونهم بالمعاصي ، والسهو ، والنسيان ، والخطأ ، والزلل في الرأي ^(١٤) .

[١١] ويقولون : إن الإمام - الذي يخلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم - قد يكون إماماً لجميع أهل الإسلام ، وإن كان زنديقاً ، كافراً بالله العظيم ؛ في الباطن ، جاهلاً بكثير من علم الدين ؛ في الظاهر ^(١٥) مجوراً عليه السهو ، والنسيان ، وتعمد ^(١٦) الضلال ، وإظهار الكفر والارتداد ^(١٧) .

← (٢٢٠) ومقالات الإسلاميين (ص ٢٢٥) وأنظر كشف المراد للعلامة (ص ٣٥٧) .
وراجع الرد عليه في الكتب الخاصة بذلك ، ولأستاذ الدكتور مصطفى محمود - الكاتب المصري - نظرية قيمة في الإعجاز أثبتها بأسلوبه الشيق في كتاب « القرآن محاولة لفهم عصري » .

(١٠) كلمة « التي » لم ترد في « تي » .

(١١) أنظر حول إنكارهم للمعجزات : مذاهب الإسلاميين (ج ١ ص ٤٧٥ - ٤٧٨) .

(١٢) في « تي » ليطرف بذلك إنكارها ، وفي « مط » : يتطرق بذلك إنكارها .

(١٣) عصمة الأنبياء عليهم السلام :

اقرأ عن هذا ، كتاب تنزيه الأنبياء ، للسيد المرتضى ، وعصمة الأنبياء للرازي ، وبحثاً مفصلاً في كتاب حجّة السنة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق بعنوان « المقدمة الثانية : في عصمة الأنبياء » (ص ٨٥ - ٢٣٩) .

(١٤) في الظاهر ، لم ترد في « ن » ولا في « تي » .

(١٥) في « ن » ، ضا ، تي : ويعتمد .

(١٦) عصمة الأئمة :

اقرأ عن ذلك : تنزيه الأنبياء ، للمرتضى ، وكشف المراد ، للعلامة المقصد الخامس ، ←

ومع هذا ؛ فإنَّ الأُمَّة - التي نَحْتَاجُ إليه - عِنْدَهُمْ - ولا تستغني عنه في وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ - أَشْرَفُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ ، في صِغَاتِ الْكَمَالِ ، لَأَنَّهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الصَّغَائِرِ ، وَالْكَبَائِرِ ، وَالسَّهْوِ ، وَالْغَفْلَةِ ، وَالْغَلَطِ ، عَالِمَةٌ بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ ، لا يجوزُ اجْتِمَاعُهَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الضَّلَالِ ، ولا يسوغُ لِأَحَدٍ مُخَالَفَتُهَا فيما اتَّفقت عليه ، وإنَّ كَانَ مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ ^(١٧) .

وهذه الْأَقْوَالُ - كُلُّهَا - ظاهرةُ الاختلال ^(١٨) بَيِّنَةُ التَّنَاقُضِ وَالْفَسَادِ ، مُخَالَفَةٌ لِأَدَلَّةِ الْعُقُولِ ، ومقتضى السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ .

والله نَسْأَلُ الْعِصْمَةَ مِمَّا يُسْخِطُهُ ، والتوفيقَ لِمَرْضَاتِهِ ، وَإِيَّاهُ نَسْتَهْدِي إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ .

← المسألة (٢ ، ٣) ص (٣٦٢ - ٣٦٦) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٣٤) وما بعدها .

(١٧) كلمة « الرأي » ساقطة من « ن ، ضا ، تي » .
عصمة الأُمَّة :

الترمز بعض بها ، وصرَّح به منهم ابن قدامة المقدسي ، في روضة الناظر في بحث الإجماع (ص ١١٨) .

(١٨) في « مط » و « مج » : الاختلاف .

فصل^(١)

[المناظرة من أصول الإمامية]

ومن الحكايات (أيضاً عنه)^(٢) :

قلتُ للشيخ (أبي عبدالله ، أدام الله عزّه)^(٣) :

إنَّ المعتزلة^(٤) والحشوية^(٥) يزعمون : أنَّ الذي نَسْتَعْمِلُهُ من

(١) كلمة « فصل » وردت في « مج » و « تي » .

(٢) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٣) ما بين القوسين من « مط » .

(٤) المعتزلة :

فرقة من العامة تعتمد العقل في التفكير وتسترشده للوصول إلى الحق ، وأهم عناصر فكرهم الأصول الخمسة التي يبتني عليها الاعتزال ، وأهمها المنزلة بين المنزلتين .

اقرأ عنها : شرح الأصول الخمسة ، للقاضي ، وتاريخ المذاهب الإسلامية (ص ١٤٨ و ١٤٩) ومذاهب الإسلاميين (٦٤/١ - ٦٩) والشيعية بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٢٦) وبعدها . لاحظ : أوائل المقالات (ص ٤٢) .

(٥) الحشوية :

فرقة من أصحاب الحديث من العامة ، ذكرها الشيخ المفيد في كتبه ، لاحظ : أوائل

المقالات (ص ٦٨) والإيضاح ، لابن شاذان (ص ٣٦ و ٤٢) .

وجاء اسم الحشوية في كتاب الاقتصاد للغزالي (ص ٣٥) .

المنظرة شيءٌ يُخالف أصول الإمامية^(٦) ويخرج عن إجماعهم ، لأنَّ القوم لا يرونَ المناظرة ديناً^(٧) وينهونَ عنها ، ويروونَ عن أئمتهم عليهم السلام تبديع فاعلها^(٨) وذمّ مستعملها !

فهل معك روايةٌ عن أهل البيت عليهم السلام في صحتها ؟ أو^(٩) تعتمدُ على حُجج العقول ، ولا تلتفتُ إلى ما^(١٠) خالفها وإن كان عليه^(١١) إجماعُ العصابة ؟!

فقال : قد أخطأتِ المعتزلة والحشوية ، فيما آدعوه علينا من خلاف جماعة أهل مذهبنا ، في استعمال المناظرة .

وأخطأ من ادعى ذلك - أيضاً - من الإمامية ، وتجاهل .

لأنَّ فقهاء الإمامية ، ورؤساءهم في علم الدين ، كانوا يستعملونَ المناظرة ، ويدينونَ بصحتها ، وتلقَى ذلك عنهم الخلف ، ودانوا به^(١٢) .

(٦) الإمامية :

فرقة من المسلمين ، تلتزم بالتوحيد والعدل ، ونبوة النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، والمعاد الجسماني ، وإمامة الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

اقرأ عنها : عقائد الإمامية للمظفر ، وأصل الشيعة وأصولها لكاشف الغطاء .

وراجع : تصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد .

(٧) أضاف في « ضا » كلمة : إلّا .

(٨) في « مج » : فاعليها .

(٩) في « مط » و « مج » : أم .

(١٠) في « مط » : من .

(١١) كلمة « عليه » لم ترد في « تي » .

(١٢) موقف السلفية العامة من علم الكلام :

وقف السلفية أهل السنة من علم الكلام الإسلامي موقفاً معادياً فكان مالك بن أنس ←

وقد أَشْبَعْتُ القول في (هذا الباب] وذكرتُ أسماءَ المعروفين بالنَظَرِ ، وكُتِبَهم ، ومدائح الأئمة عليهم السلام لهم [^(١٣) في كتابي : الكامل في علوم الدين ، وكتاب : الأركان في دعائم الدين .
وأنا أروي لك - في هذا الوقت - حديثاً من ^(١٤) جملة ما أوردتُ في ذلك ^(١٥) :

أخبرني أبو الحسن ، أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن - مولى آل يقطين - عن أبي جعفر ، محمد بن النعمان : عن أبي عبدالله ، الصادق جعفر بن محمد عليه السلام :
قال : قال لي : خاصمُوهم ويُنُوا لهم الهدى الذي أنتم عليه (ويُنُوا لهم ضلالهم) ^(١٦) وباهلوه في علي عليه السلام ^(١٧) .

→ يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل . . . الاعتصام ، للشاطبي (٢ / ٢ - ٣٣٤) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٦٢٤ - ٦٢٥) .
وكان أحمد بن حنبل يقول : « لست صاحب كلام ، وإنما مذهبي الحديث » المنية والأمل ، لابن المرتضى (ص ١٢٥) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٧ - ٥٠٨ و ٦٧٩)
وَأَلَّفَ الخطابي منهم كتاب : الغنية عن الكلام وأهله .
لكنَّ الأشاعرة من العامة تصدوا لهم فألَّفَ الأشعري « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام » لاحظ مذاهب الإسلاميين (١ / ١٥ - ٢٦) .

- (١٣) ما بين المعقوفين لم يرد في « ن » .
(١٤) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » ولا في « تي » .
(١٥) زاد في « مط » و « مج » : إن شاء الله .
(١٦) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .
(١٧) الحديث ذكره المفيد مرسلًا في تصحيح الاعتقاد (ص ٢١٨) .

[اتِّهَامُ التَّشْبِيهِ]

[وَقَوْلُ هِشَامٍ بِالتَّجْسِيمِ اللَّفْظِيِّ]

قُلْتُ : فَإِنِّي لَا أَزَالُ أَسْمَعُ الْمُعْتَزِلَةَ يَدْعُونَ عَلَى أَسْلَافِنَا^(١) :
 أَنَّهُمْ كَانُوا - كُلَّهُمْ - مُشَبَّهَةً .
 وَأَسْمَعُ الْمَشَبَّهَةَ مِنَ الْعَامَّةِ^(٢) يَقُولُونَ مِثْلَ ذَلِكَ .

وَأَرَى جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ يَطَابِقُونَهُمْ
 عَلَى هَذِهِ الْحِكَايَةِ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ إِنَّمَا أَخَذْنَاهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ !
 فَأَجِبُ^(٣) أَنْ تَرَوِي لِي حَدِيثًا يُبْطِلُ ذَلِكَ .

فَقَالَ : هَذِهِ الدَّعْوَى كَالْأُولَى^(٤) .

وَلَمْ يَكُنْ فِي سَلَفِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَنْ يَدِينُ بِالتَّشْبِيهِ مِنْ طَرِيقِ

(١) فِي « ن ، ضا ، و ت » : أَسْلَافَكُمْ .

(٢) فِي « ن ، و ، ضا ، و ت » : مِنَ الْعَالَمِ .

(٣) فِي « ن » : فَأَوْجِبُ .

(٤) فِي « مَج » : كَالْأَوَّلَةِ .

المعنى^(٥) .

وإنما خالف هشام^(٦) وأصحابه ، جماعة أبي عبدالله عليه

(٥) يعتقد الشيعة الإمامية بالتوحيد ، ونفي التجسيم ، ونفي الرؤية ، وقد أقاموا على ذلك الأدلة ، من العقل والنقل ، وألفوا في ذلك الكتب ، لكن المخالفين - ولأغراضٍ أو شبهة - اتهموهم بخلاف ذلك ، فتصدى لهم كبار الطائفة بالرد والتفنيد .

قال الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي (ت ٣٨١) في مقدمة كتابه « التوحيد » : إن الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنني وجدت قوماً من المخالفين لنا ينسبون عصابتنا إلى القول بالتشبيه والجبر ، لما وجدوا في كتبهم من الأخبار التي جهلوا تفسيرها ، ولم يعرفوا معانيها . . . فقبحوا لذلك عند الجهال صورة مذهبنا ، ولبسوا عليهم طريقتنا ، وصدوا الناس عن دين الله ، وحلوه على جحود حجاج الله ، فتقربت إلى الله تعالى ذكره بتصنيف هذا الكتاب في التوحيد ، ونفي التشبيه والجبر . لاحظ : التوحيد (ص ١٧ - ١٨) .

هذا ، والشيخ الصدوق يعدّ في أهل الحديث من الشيعة .
وقد ألف أخوه الحسين بن علي بن الحسين القمي كتاباً باسم « التوحيد ونفي التشبيه » .
وأنظر حول اعتقادنا في التوحيد : نهج الحق ، للعلامة (ص ٥٥ - ٥٦) وكشف المراد له (ص ٢٩٣ - ٢٩٤) .

والغريب أن للعلامة - وخاصة الحشوية منهم - مقالات منكّرة في التجسيم والتشبيه والرؤية ، تقشعر منها الجلود ، وقد فصلنا البحث معهم والرد على شبهاتهم ، والكشف عن أغلاطهم وما إلى ذلك ، في مقال مستقل ، أعاننا الله على تكميله .
ولاحظ التعليقين رقمي (٢١) و (٣٥) من الفقرة [٩] فيما يأتي .

(٦) هشام بن الحكم ، أبو محمد ، الكندي - مولا هم - البغدادي ، الكوفي :

متكلم شيعي ، من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام ، ولد في الكوفة ، ونشأ في واسط ، وانتقل إلى بغداد ، له روايات كثيرة في العقائد والأحكام ، وألف كتباً عديدة ، أكثرها في الكلام ، منها : التوحيد ، والكلام على حدّ الأجسام ، والرد على الزنادقة ، والرد على أصحاب الاثنين ، والرد على أصحاب الطبائع ، وكتاب الشيخ والغلام في التوحيد ، الرد على المعتزلة ، والرد على أوطاطالس في التوحيد ، والمجالس في التوحيد ، وكتب كثيرة في الإمامة .

اتهام التشبيه وقول هشام بالتجسيم اللفظي ٧٩

السلام بقوله^(٧) في الجسم ؛ فَرَزَعَمَ أَنَّ الله تعالى : « جِسْمٌ لَا^(٨) كَالْأَجْسَامِ »^(٩) .

وقد روي : أَنَّهُ رَجَعَ (عن هذا القول بعد ذلك .

وقد اخْتَلَفَتِ الْحِكَايَاتُ)^(١٠) عَنْهُ ، وَلَمْ يَصَحَّ - مِنْهَا - إِلَّا مَا ذَكَرْتُ^(١١) .

وَأَمَّا الرَّدُّ عَلَى هِشَامٍ ، وَالْقَوْلُ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ ، فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ

→

ترجم له أصحاب الكتب الرجالية الشيعة كافة ، وأثنوا عليه بالثقة والتحقق بهذا الأمر ، والتقدم في الكلام ، كما جرحه العامة ، وخاصة المعتزلة لشدة عليهم ، ولعجزهم عن مقارعة حُججه .

وقد تحدّثنا عنه في مقالنا عن مقولته « جسم لا كالأجسام » كما سيأتي .

وأنظر ترجمته في رجال النجاشي (ص ٤٣٣) رقم (١١٦٤) والفهرست للطوسي (ص ٢٠٣) رقم (٧٨٢) ورجال الكشي ، الأرقام (٤٧٥ - ٥٠٣) و (١٠٢٥) .

(٧) يدل هذا التعبير على أَنَّ هِشَامَ رَأْيًا فِي التَّعْبِيرِ بِالْجِسْمِ ، وَهُوَ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْبَارِئِ بِلَفْظِهِ ، لَا بِمَعْنَاهُ الْمَعْرُوفِ ، بَلْ بِمَعْنَى « الشَّيْءِ » الَّذِي اصْطَلَحَهُ هِشَامُ ، وَكَانَ مُتَدَاوِلًا فِي عَصْرِهِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِالْحَصْرِ الْعَقْلِيِّ ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا كُلَّ هَذِهِ الْجَوَابِ فِي مَقَالِنَا عَنْ « جِسْمٍ لَا كَالْأَجْسَامِ » .

(٨) كَذَا فِي « مَط » وَ« مَج » لَكِنْ فِي « ن » ، ضَا ، تِي : لَيْسَ ، بَدَل « لَا » .

(٩) هَذِهِ الْمَقُولَةُ الْمَعْرُوفَةُ عَنْ هِشَامٍ إِطْلَاقُهَا ، وَإِنْ نَقَلْتَ عَنْ غَيْرِهِ أَيْضًا ، وَقَدْ تَحَدَّثْنَا عَنْ مَدْلُوفِهَا وَعَنْ دَلِيلِهَا عِنْدَ هِشَامٍ ، بِنَحْوِ مَفْصَلٍ جَدًّا فِي مَقَالٍ بِعنوان « مَقُولَةُ جِسْمٍ لَا كَالْأَجْسَامِ بَيْنَ مَوْقِفِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَمَوَاقِفِ سَائِرِ أَهْلِ الْكَلَامِ » نُشِرَ فِي مَجْلَّةِ (تَرَاتِنَا) الْعِدَدِ التَّاسِعِ عَشَرَ (ص ٧ - ١٠٧) .

(١٠) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ وَرَدَ فِي « مَط » وَ« مَج » .

(١١) لَاحِظْ مَقَالَنَا الْمَذْكُورَ آنْفَاءً ، فَقَدْ ذَكَرْنَا بِتَفْصِيلٍ مَا يَصَحُّ نَسْبَتُهُ إِلَى هِشَامٍ مِنَ الْقَوْلِ ، فِي بَابِ التَّجْسِيمِ ، وَأَنَّ أَعْدَاءَهُ مِنَ الْعَامَّةِ - خَاصَّةَ الْمُعْتَزِلَةِ - قَدْ نَسَبُوا إِلَيْهِ أُمُورًا بَاطِلَةً أَتَمَّهُمْ بِهَا زُورًا وَهَيْثَانًا ، فَلَا حِظَّ .

يخصى من الرواية عن آل محمد عليهم السلام .

أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (رحمه الله) (١٢) ،
عن محمد بن يعقوب (١٣) ، عن محمد بن (١٤) أبي عبد الله ، عن محمد بن
إسماعيل ، عن الحسين بن الحسن ، عن بكر بن صالح والحسن (١٥)
ابن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن محمد بن زياد ، قال : سمعت
يونس بن ظبيان ، يقول : دَخَلْتُ على أبي عبد الله عليه السلام ،
فقلتُ له : إنَّ هشام بن الحكم يقول في الله عزَّ وجلَّ (١٦) قولاً عظيماً ،

(١٢) الترحم لم يرد في « ن » ولا في « تي » .

(١٣) روى الكليني محمد بن يعقوب هذا الحديث بنفس السند الذي جاء في كتابنا
(الحكايات) إلا أنَّ فيه : « ... بكر بن صالح ، عن الحسن بن سعيد ... » في
الكافي (ج ١) كتاب التوحيد ، باب النهي عن الجسم والصورة ، الحديث (٦) تسلسل
(٢٨٣) .

وقد رواه الصدوق ، بعين السند ، إلا أنَّ فيه : « ... الحسين بن الحسن والحسين بن
علي ، عن صالح بن أبي حماد ، عن بكر بن صالح ، عن الحسين بن سعيد ... » في
كتاب التوحيد ، الباب (٦) الحديث (٧) (ص ٩٩) .

وبعد المتابعة والفحص في الأسانيد توصلنا إلى أنَّ الصحيح ما جاء في كتابنا من عطف
الحسن بن سعيد بالواو ، على الحسين بن الحسن - وهو ابن بردة - لأنَّه في طبخته ، وهما
يرويان عن بكر بن صالح ، وبكر يروي عن محمد بن زياد .

وأما الحسين بن سعيد - فهو الكوفي الخزاز ، وهو الذي يروي عنه بكر بن صالح ، وهو
غير الأهوازي المعروف ، بل أقدم منه طبقة .

والاستدلال على كلِّ هذه الدعاوي ، والاستشهاد لها ، يطول جداً وليست هذه التعليقات
متسعة لذلك ، وسنوردها في بعض بحوثنا الرجالية ، بعونه تعالى .

(١٤) في « ن » زيادة : أحمد بن .

(١٥) في « مط » و « مج » : الحسين ، ولاحظ التعليقة (١٣) السابقة هنا .

(١٦) قوله : « عزَّ وجلَّ » لم يرد في « تي » .

إِلَّا أَنِّي أَخْتَصِرُ لَكَ مِنْهُ أَحْرَفًا^(١٧) : يَزْعُمُ : أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ^(١٨) :
 « جِسْمٌ (لَا كَالْأَجْسَامِ)^(١٩) » لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ شَيْئَانِ : جِسْمٌ ، وَفِعْلٌ
 الْجِسْمُ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّانِعُ^(٢٠) بِمَعْنَى الْفِعْلِ ، وَجِبُّ أَنْ يَكُونَ
 بِمَعْنَى الْفَاعِلِ .

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : يَا وَيْحَهُ ! أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ
 مُحَدُودٌ ، مُتَنَاهٍ ، مُحْتَمِلٌ لِلزِّيَادَةِ^(٢١) وَالنَّقْصَانِ ، وَمَا احْتَمَلَ ذَلِكَ كَانَ
 مَخْلُوقًا ؟ ! (فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى جِسْمًا ؛ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخَالِقِ)^(٢٢) وَالْمَخْلُوقِ
 فَرَقٌ .

فَهَذَا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَحُجَّتُهُ عَلَى هِشَامٍ فِيمَا اعْتَلَّ
 بِهِ هِشَامٌ مِنَ الْمَقَالِ^(٢٣) .

فَكَيْفَ نَكُونُ قَدْ أَخَذْنَا ذَلِكَ^(٢٤) عَنْ الْمَعْتَزَلَةِ ؟ !

لَوْ لَا قَلَّةُ الدِّينِ ؟ !

(١٧) فِي « مَط » : حَرْفًا .

(١٨) فِي « تِي » : تَعَالَى ، بَدَلَ « سَبْحَانَهُ » .

(١٩) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ وَرَدَ فِي « مَط » فَقَطْ .

(٢٠) فِي « ن ، ضَا ، تِي » : التَّابِعِ ، وَالْكَلِمَةُ مَهْمَلَةٌ مِنَ النِّقْطِ فِي « تِي » .

(٢١) فِي « ن » : مُتَحَمِّلُ الزِّيَادَةِ .

(٢٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ « مَط » وَ« مَج » .

(٢٣) فِي « ن ، ضَا ، تِي » : عَلَى هِشَامٍ اعْتَلَّ فِيهِ لِمَقَالِهِ .

(٢٤) فِي « ن » : أَخَذْنَاهُ ، بَدَلَ : أَخَذْنَا ذَلِكَ .

[اتِّهَامُ الْجَبْرِ وَالرُّؤْيَا]

[ضِدَّ شِيعَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَام]

قُلْتُ لَهُ ^(١) : فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ ^(٢) : أَنَّ الْجَمَاعَةَ كَانَتْ تَدِينُ بِالْجَبْرِ ،
وَالْقَوْلَ بِالرُّؤْيَا ، حَتَّى نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ
عَنَّا ذَلِكَ ^(٣) .

فَهَلْ مَعَنَا رَوَايَةٌ بِخِلَافِ مَا ادَّعَوْهُ ؟

فَقَالَ : هَذَا - أَيْضاً - (تَخَرُّصٌ عَلَيْنَا) ^(٤) كَالْأَوَّلِ .

مَادَانِ (أَحَدٌ مِنْ) ^(٥) أَصْحَابِنَا قَطُّ ^(٦) بِالْجَبْرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَامِّيًّا ^(٧) لَا يَعْرِفُ تَأْوِيلَ الْأَخْبَارِ ، أَوْ شَاذًا عَنْ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ

(١) « له » من « تي » .

(٢) في « ن » ، ضا ، تي : يزعمون .

(٣) كذا في « ضا » لكن في النسخ الباقية : عن ذلك .

(٤) ما بين القوسين من « ن » و « تي » .

(٥) ما بين القوسين من « ن » .

(٦) كلمة (قط) من « مط » و « مج » .

(٧) المراد بالعامي : هو من لا خبرة له بالعلم ، ولو كان يلزم بعباراته ، ويحفظ النصوص ←

والنُّظَارِ^(٨) .

والروايةُ في العَدْلِ ، ونَفْيِ الرُّؤْيَةِ ، عن آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام أَكْثَرُ من أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا الإِخْصَاءُ .

أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ ، سَهْلُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّيبَاجِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ قَاسِمُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْمَصْرِيِّ^(٩) ، قَالَ : حَدَّثَنَا^(١٠) أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ عَلِيٍّ^(١١) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(١٢) ،

→

المرتبطة به ، وإنَّما يخرج من ذلك مَنْ كان من أصحاب النظر في العلم ، وهذا يعمُّ الفقه والكلام ، بل سائر المعارف .

(٨) ذهب أهل الحديث - وهم الأخباريون - إلى الالتزام ، بما ورد في الروايات والتسليم لظواهرها ، وما تدلُّ عليه من الاعتقاد بالخبر ، فقالوا تبعاً لبعض النصوص : « أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين » قال الصدوق منهم : ومعنى ذلك : أنه لم يزل عالماً بمقاديرها

وقد رُدَّ ذلك في مذهب المتكلمين من الشيعة ، قال الشيخ المفيد - وهو من أهل الاجتهاد - : الصحيح عن آل محمد صلى الله عليهم : أَنَّ أفعال العباد غير مخلوقة لله ، والذي ذكره أبو جعفر [الصدوق] قد جاء به حديث غير معمول به ، ولا مرضي الإسناد ، والأخبار الصحيحة بخلافه ، وليس يعرف في لغة العرب أَنَّ العلم بالشيء هو خلق له . . . أنظر تصحيح الاعتقاد (ص ١٩٧ - ٢٠١) ولاحظ (ص ٢٠١) فَإِنَّ فيه تفصيلاً عن الخبر ومعناه .

واقراً كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٨٢) .

وتعرض الشيخ المفيد لذلك في المسألة السابعة من المسائل الساروية ، لاحظ : عدّة رسائل للشيخ المفيد (ص ٢٢١) .

(٩) في « ن » : البصري ، بدل « المصري » .

(١٠) في « ن » : حدَّثني .

(١١) « بن علي » لم ترد في « ن » .

(١٢) في « ن » و « تي » : عبيد الله .

اتهام الجبر والرؤية ضد شيعة أهل البيت عليهم السلام ٨٥

قال : (سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ) (١٣) :

سمعتُ جعفر بن محمد عليه السلام - وكان أفضَلَ من رَأَيْتُ من الشرفاء (١٤) والعُلَماء ، وأهل الفضل - وقد سُئِلَ : عن أفعالِ العباد ؟ فقال : كُلُّ ما وَعَدَ الله ، وتَوَعَّدَ (١٥) عليه ، فَهُوَ من أفعالِ العباد .

وقال : حَدَّثَنِي أَبِي ، عن أبيه ، عن الحسين (١٦) عليه السلام ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم - في بعض كلامه - : إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ تُرَدُّ إِلَيْكُمْ (١٧) فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا ؛ فَلْيُحْمَدِ الله ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ فَلَا يُلُومَنَّ (١٨) إِلَّا نَفْسَهُ (١٩) .

فَأَمَّا نَفْيُ الرُّؤْيَةِ عن الله عَزَّ وَجَلَّ بِالْأَبْصَارِ ؛ فَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْفُقَهَاءِ (٢٠) وَالتَّكَلُّمِينَ من العصابة كافةً ، إِلَّا ما حَكَى عن هشامٍ في خلافه (٢١) .

(١٣) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(١٤) في « ن ، ضا ، تي » : من البشر ، بدل « من الشرفاء » .

(١٥) في « ن » و « مج » : وتواعد .

(١٦) في « ن و مج و تي » : علي بن الحسين عليهما السلام .

(١٧) في « ن » و « ضا » : عليكم .

(١٨) في « ن ، ضا ، تي » : فلا يلوم .

(١٩) لم أقف على تخريج هذا الحديث فيما توفر لدي من كتب الحديث .

(٢٠) كلمة « الفقهاء » لم ترد في « ن » .

(٢١) حكى المخالفون للشيعة عن هشام أقوالاً غريبة في التوحيد وفي الأمور العقلية حتى

نسبوا إليه « المحال الذي لا يتردد في بطلانه ذو عقل » كما نسبوه إليه ابن حجر في لسان

الميزان (٦ / ١٩٤) .

وأكبر كلمة خرجت من أفواههم نسبة (التجسيم) إلى هذا الرجل العظيم ،

معتمدين على إطلاقاته مقولة « جسمٌ لا كالأجسام » غافلين - أو متغافلين - عن مؤدى هذه ←

وَالْحَجَجُ عَلَيْهِ مَأْثُورَةٌ^(٢٢) عَنِ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٢٣) :

فَمِنْ ذَلِكَ : حَدِيثُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ ، وَقَدْ كَتَبَ^(٢٤) إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، يَسْأَلُهُ^(٢٥) : عَنِ الرَّؤْيَةِ ؟

فَكَتَبَ جَوَابَهُ : لَيْسَ تَجُوزُ^(٢٦) الرَّؤْيَةُ مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الرَّائِي

→ المقولة ، ومحتواها ، ودليلها ، وصدرها وذيلها .

وقد أثبتنا في مقالنا السالف الذكر أَنَّ المقولة إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ وَنَفْيِ التَّجْسِيمِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَإِنَّمَا مَدْلُوهَا عِنْدَ هِشَامٍ وَعَلَى مَصْطَلَحِهِ فِي الْجِسْمِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَوْجُودِ الْقَائِمُ بِذَاتِهِ ، هُوَ مَفْهُومُ جُمْلَةٍ « شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ » الْمَأْخُذَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ بِلا زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ .

وعلى أثر جهلهم بهذا ، أو تجاهلهم عنه ، عمدوا إلى اتهام هِشَامٍ بِمَا يَسْتَلْزِمُهُ الْقَوْلُ بِالتَّجْسِيمِ ، مِنْ الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ ، وَالْقَوْلِ بِالرَّؤْيَةِ .

وَمِمَّنْ تَعَمَّدَ اتِّهَامَ هِشَامٍ ، مَعَ وَقُوفِهِمْ عَلَى مُؤَدَى مَقُولَتِهِ ، هُمُ الْمُعْتَزِلَةُ مِنَ الْعَامَّةِ ، فَهَذَا الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ يَقُولُ : وَأَمَّا هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَجْسَمَةِ ! فَإِنَّهُمْ يَجُوزُونَ أَنْ يُرَى فِي الْحَقِيقَةِ وَيُلْمَسُ . الْمَغْنَى فِي الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ (٤ / ١٣٩) .

مَعَ أَنَّ عَبْدَ الْجَبَّارِ نَفْسَهُ اعْتَرَفَ بِأَنَّ مَعَانِيَ الشَّيْءِ ، وَالْمَوْجُودِ ، وَالْقَائِمِ بِنَفْسِهِ ، لَا تُؤَدِّي إِلَى التَّجْسِيمِ ، وَلَا تَلْزِمُ الْقَوْلَ بِالرَّؤْيَةِ ، الْمَغْنَى (٤ / ١٨٠) وَقَدْ أَثْبَتْنَا فِي مَقَالِنَا الْمَذْكُورِ أَنَّ هِشَامًا إِنَّمَا عَنِ بِقَوْلِهِ « جِسْمٌ » أَنَّهُ شَيْءٌ ، مَوْجُودٌ ، قَائِمٌ بِنَفْسِهِ .

هَذَا ، وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُ يَرَوْنَ ذِيلَ الْمَقُولَةِ : « ... لَا كَالْأَجْسَامِ » حَيْثُ يَنْفِي فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ بِالْأَجْسَامِ ، وَيَنْفِي بِذَلِكَ كُلَّ صِفَةٍ وَخُصُوصِيَّةٍ لِلْأَجْسَامِ عَنِ الْبَارِي ، فَكَيْفَ يَنْسُبُونَ إِلَى هِشَامٍ الْقَوْلَ بِالرَّؤْيَةِ وَاللَّمْسِ ؟

فَانْظُرْ مَقَالَ : مَقُولَةُ جِسْمٍ لَا كَالْأَجْسَامِ ، ... وَخَاصَّةً (ص ٥٠ - ٥١) .

(٢٢) فِي « ن » وَ « ت » : مَا نَرُوه .

(٢٣) فِي « مَط » : عَلَيْهِمَا السَّلَامُ .

(٢٤) فِي « ن » ، ضَا ، تِي : قَالَ : كَتَبْتُ ، بَدَل « وَقَدْ كَتَبَ » .

(٢٥) فِي « ن » ، ضَا ، تِي : أَسْأَلُهُ .

(٢٦) فِي « مَج » : تَحْرُزُ ، بَدَل « تَجُوزُ » .

اتهام الجبر والرؤية ضد شيعة أهل البيت عليهم السلام ٨٧

والمَرْتَبِيُّ هَوَاءٌ يَنْفِذُهُ الْبَصَرُ ، فَمَتَى انْقَطَعَ الْهَوَاءُ وَعَدِمَ الضِّيَاءُ ؛ لَمْ تَصَحَّ الرُّؤْيَةُ ، وَفِي وَجُوب^(٢٧) اتِّصَالَ الضِّيَاءِ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرْتَبِيِّ وَجُوبُ الْأَشْبَاهِ^(٢٨) ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنِ الْأَشْبَاهِ^(٢٩) فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الرُّؤْيَةُ بِالْأَبْصَارِ^(٣٠) .

فَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحُجَّتُهُ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ ، وَعَلَيْهَا اعْتَمَدَ جَمِيعُ^(٣١) مَنْ نَفَى الرُّؤْيَةَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ .

وكَذَلِكَ الْخَبَرُ الْمَرْوِيُّ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٣٢) .

وُثِّبَتْهُ مَعَ نِظَائِرِهِ فِي كِتَابِي الْمُقَدِّمَ ذَكَرْهُمَا ، يَغْنِي^(٣٣) عَنْ

(٢٧) فِي « مَج » : وَجُود ، بَدَل « وَجُوب » .

(٢٨) كَذَا فِي « مَط » ، لَكِنْ فِي النِّسْخ : الْاِشْتِبَاه .

(٢٩) فِي « ن » وَ « ضَا » : الْاِشْتِبَاه .

(٣٠) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ فِي الْكَافِي ، كِتَابُ التَّوْحِيدِ ، بَابُ فِي إِطْطَالِ الرُّؤْيَةِ ، الْحَدِيثُ

(٤) ، وَانْظُرْ بِحَارَ الْأَنْوَارِ (٤ / ٣٤ - ٣٦) .

(٣١) فِي « ن » ، ضَا ، تَي : كُلٌّ ، بَدَل « جَمِيع » .

(٣٢) وَرَدَتْ عَنِ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَادِيثٌ عَدِيدَةٌ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ :

مِنْهَا : حَدِيثُ أَبِي قَرَّةَ ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي الْكَافِي ، كِتَابُ التَّوْحِيدِ ، بَابُ فِي إِطْطَالِ

الرُّؤْيَةِ ، الْحَدِيثُ (٢) ، وَرَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي التَّوْحِيدِ ب ٨ ح ٩ ص ١١١ .

وَمِنْهَا : حَدِيثُ سَوَّالِ الْمَأْمُونِ لِلرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ حَوْلَ الرُّؤْيَةِ : فِي التَّوْحِيدِ - لِلصَّدُوقِ -

الْبَابُ (٨) الْحَدِيثُ (٢٤) ص (١٢١) .

وَمِنْهَا : حَدِيثُ آخَرَ ، فِي التَّوْحِيدِ ، لِلصَّدُوقِ ، الْبَابُ (٨) ح ١٣ ص ١١٣ . وَانْظُرْ

- أَيْضاً - نَفْسَ الْبَابِ ، الْحَدِيثُ (٢١) ص (١١٧) .

وَقَدْ جَمَعَ الْكَلِينِيُّ أَحَادِيثَ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ فِي ذَلِكَ الْبَابِ مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ مِنَ الْكَافِي ، وَكَذَلِكَ

الصَّدُوقُ فِي التَّوْحِيدِ ، وَجَمَعَ الْإِمَامُ السَّيِّدُ عَبْدُ الْحَسَنِ شَرَفُ الدِّينِ أَحَادِيثَ أَهْلِ الْبَيْتِ

عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ فِي كِتَابِهِ الْقِيَمَ « كَلِمَةُ حَوْلَ الرُّؤْيَةِ » (ص ٣٢ - ٣٨) .

(٣٣) فِي « مَج » : غَنَى .

إيراده^(٣٤) في هذا المكان^(٣٥) .

(٣٤) في « تي » : أيرادها .

(٣٥) لقد تَبَرَّأَ الشيعةُ الإماميةُ من عقيدة التجسيم للبارئ ، فنزَّهوه عن كل ما يحده ويصفه بصفات الأجسام وخصائصها ، ومنها الرؤية ، لا في الدنيا ، ولا في الآخرة .

فلاحظ : نهج الحق - للعلامة - (ص ٤٦ - ٤٨) وكشف المراد ، له (ص ٢٩٦ - ٢٩٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٩٥ - ١٩٨) .

وقد ألَّفَ ساحة الإمام السيد شرف الدين الموسوي العاملي كتابه الحافل باسم « كلمة حول الرؤية » استوعب فيه جهات البحث عقلاً ونقلاً ، وهو مطبوع منشور .

وألَّفَ السيد أبو القاسم بن الحسين النقوي ، القمي ، اللكهنوي ، المتوفى سنة (نيف وعشر وثلاثمائة) كتاباً ثلاثة في نفي الرؤية وهي : « نفي رؤية الله » و « لا تدركه الأبصار » و « إزالة الغين في رؤية العين » باللغة الفارسية ، وهي كلّها مطبوعة في الهند ، كما في الذريعة (١ / ٥٢٩ - ٥٨٤) .

أما العامة ، فقد خالف الأشاعرة منهم عُقلاء العالم كافة بادّعائهم غير المعقول ، في باب الرؤية ، إذ حكموا بأنَّ الله - جلَّ وعلا - يُرى بالعين المجردة ، وهذا هو مذهب السلفية منهم ، ويسمّون في كتب الفرق بالصفائية ، وقد صرَّح الشهرستاني بأنَّ سمة الصفائية تطلق على الأشاعرة .

فهذا إمامهم المتفلسف الغزالي يقول في كتابه : الاقتصاد (ص ٣٠ - ٣٥) : إنّ الله - سبحانه وتعالى - عندنا مَرئي ، لوجوده ، ووجود ذاته ! ثم استدلَّ على جواز ذلك عقلاً ، بمسلكين (ص ٣٢ - ٣٤) ثم قال في وقوعه شرعاً : فدلَّ الشرع على وقوعه ! وأضاف :

أما « الحشوية » [ويعني السلفية من العامة] فإنَّهم لم يتمكّنوا من فهم موجود لا في جهة ، فأنبتوا « الجهة » حتى لزمته بالضرورة « الجسميّة » و « التقدير » والاتّصاف بصفات الحدوث .

وأما « المعتزلة » فإنَّهم نفوا الجهة ، وخالفوا قواطع الشرع [!] فهؤلاء تَغَلَّغلُوا في « التنزيه » محترزين عن « التشبيه » فأفراطوا . والحشوية أثبتوا « الجهة » احترازاً عن التعطيل فشبهوا .

أقول : ولهم في ذلك أقاويل بشعة منكرة ، لا يستسيغها عقل ولا ذوق ، إقرأها في : التنبيه والردّ ، للملطي (ص ٩٧ - ٩٨ ، ١١٦ - ١١٨) وأنظر : الملل والنحل ←

→ للشهرستاني (ص ١٠٠ و ٩٢-٩٣ من الجزء الاول) ومذاهب الإسلاميين (١ / ٥٤٨ و ٥٥٤ و ٦١٣) في إثبات الأشعرية و الباقلاني للرؤية ، وأقرأ ردّ القاضي عبد الجبار عليهم في مذاهب الإسلاميين (١ / ٤١٧ - ٤٢٣) .

وقد أشبع الردّ عليهم الشيخ العلامة المحقق محمد زاهد الكوثري في تعليقاته القيّمة على : التنبيه والردّ ، للملطي .

وفي العزم استيعاب الردّ على سخافاتهم وتّرهاتهم في هذه المسألة ، في بحث مفصّل ، أعاننا الله على إنجازه ، بمنّه وكرمه ، آمين .

[من أحاديث أهل البيت عليهم السلام]

[في الوصية بالورع والعمل والشكر]

فصل من الحديث والحكايات عنه^(١)

[١] أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (أَدَامَ اللَّهُ عَزَّهٗ)^(٢) قَالَ :

أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ^(٣) الْوَلِيدِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

قَالَ دَخَلْتُ عَلَيْهِ أُودِّعُهُ ، وَأَنَا أُرِيدُ الشَّخْوَصَ عَنْ^(٤) الْمَدِينَةِ .

فَقَالَ : أَبْلِغْ مَوَالِينَا السَّلَامَ ، وَأَوْصِهِمْ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَالْعَمَلِ

(١) في « ن ، ضا ، تي » : الحديث عنه والحكايات .

(٢) ما بين القوسين من « مط » .

(٣) كلمة « بن » لم ترد في « مط » .

(٤) في « مط » و « مج » : إلى ، بدل « عن » وكذا في مستطربات السرائر (ص ١٩٢)
نقلًا عن كتابنا هذا .

الصالح وَأَنْ يَعُودَ صَحِيحُهُمْ مَرِيضَهُمْ ، وَلْيَعُدَّ غَنِيَّهُمْ عَلَى فَقِيرِهِمْ ، وَأَنْ يَشْهَدَ حَيْثُهم جَنَازَةً مَيِّتِهِمْ ، وَأَنْ يَتْلَقُوا^(٥) فِي بَيْوتِهِمْ ، وَأَنْ يَتَفَاوَضُوا^(٦) عِلْمَ الدِّينِ ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ حَيَاةً لَأَمْرِنَا رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَى أَمْرَنَا .

وَأَعْلِمُهُمْ - يَا خَيْثَمَةُ - أَنَّا لَا نُغْنِي^(٧) عَنْهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ، إِلَّا بِالْعَمَلِ^(٨) الصَّالِحِ ؛ فَإِنَّ وَلَا يَتَنَا لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْوَرَعِ ، وَإِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَذْلًا ثُمَّ خَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ^(٩) .

(٥) فِي « مَط » : يَلْقَاوَا .

(٦) فِي « مَط » : وَلِيَتَفَاوَضُوا .

(٧) فِي « مَط » : أَنَّهُ لَا يَغْنِي .

(٨) فِي « مَط » وَ « مَج » . إِلَّا الْعَمَلُ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُسْتَطَرَفَاتِ .

(٩) فِي « ن » : لْغَيْرِهِ .

والحديث رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر (ص ١٦٢ - ١٦٣) من كتاب العيون والمحاسن ، للمفيد .

ونقل في الاختصاص - المنسوب إلى المفيد - (ص ٢٩) عن إبراهيم بن عمر اليامي ، عن عبد الأعلى مولى آل سام ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول لخثيمة : يَا خَيْثَمَةُ . . . إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رَحِمَ اللَّهُ مَنْ أَحْيَى أَمْرَنَا » .

وخرجه محققه عن الكافي (٢ / ١٧٥) والطوسي في مجالسه (أمالي الطوسي) (ص ٨٤) الطبعة الحجرية .

وفي بعض المصادر أَنَّ خَيْثَمَةَ الْجَعْفِيَّ رواه عن أبي جعفر عليه السلام كما في كتاب جعفر ابن شريح الحضرمي ، المطبوع في الأصول الستة عشر (ص ٧٩) وكتاب الغايات للرازي (ص ٩٩) مثله .

وأسند الشيخ الطوسي في أماليه (١ / ٣٨٠) هذا الحديث إلى الرضا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لَخَيْثَمَةَ ، بِاخْتِلَافٍ ، وَنَقَلَهُ الدِّيلَمِي فِي أَعْلَامِ الدِّينِ (ص ٨٣ - ٨٤) .

ولاحظ : فَقَهُ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ص ٣٥٦ ، وَقَرَّبَ الْإِسْنَادَ (ص ١٦) وَوَسَائِلَ الشَّيْعَةِ ، كِتَابَ الْحَجِّ ، أَبْوَابَ الْمَزَارِ ، تَسْلُسِلُ (١٩٨٧٢) .

من أحاديث أهل البيت عليهم السلام ٩٣

[٢] - (أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ ^(١٠) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، أَدَامَ اللَّهُ عِزَّهُ :
قال : أَخْبَرَنِي ^(١١) أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ ^(١٢) عُلْقَمَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَوْصِنِي .

فَقَالَ : أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَالْوَرَعِ ، وَالْعِبَادَةِ ، وَطَوْلِ السُّجُودِ ،
وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ ، وَصِدْقِ الْحَدِيثِ ، وَحُسْنِ الْجَوَارِ ، فَبِهَذَا جَاءَنَا مُحَمَّدٌ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ .

صَلُّوا ^(١٣) عَشَائِرَكُمْ ، وَعُودُوا مَرْضَاكُمْ ، وَاحْضَرُوا
جَنَائِزَكُمْ ^(١٤) .

وَكُونُوا لَنَا زَيْنًا ، وَلَا تَكُونُوا عَلَيْنَا ^(١٥) شَيْنًا ، حَبِّبْنَا إِلَى النَّاسِ ،
وَلَا تُبْغِضُونَا إِلَيْهِمْ ، جُرُّوا إِلَيْنَا كُلَّ مَوَدَّةٍ ، وَادْفَعُوا عَنَّا كُلَّ قَبِيحٍ ^(١٦) .

فَمَا قِيلَ فِينَا مِنْ خَيْرٍ ؛ فَنَحْنُ أَهْلُهُ ، وَمَا قِيلَ فِينَا مِنْ شَرٍّ
فَوَاللَّهِ ؛ مَا نَحْنُ كَذَلِكَ .

لَنَا حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَقَرَابَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(١٠) كلمة « الإمام » من « مج » .

(١١) ما بين القوسين من « مط » و « مج » وفي النسخ بدلها : قال الشيخ : وأخبرني .

(١٢) في « تي » عن علقمة ، بدل : « بن علقمة » .

(١٣) زاد في « مط » : في ، وكذا في نسخة من المستطرفات .

(١٤) كذا في « مط » و « مج » وفي النسخ : جنائزهم .

(١٥) في « مط » : لنا .

(١٦) في « مط » و « مج » : كل شر ، وكذا في المستطرفات .

وسلم ، وولادة طيبة .

فهكذا فقولوا^(١٧) .

[٣] - وهذا الإسناد : عن الحلبي ، عن حميد بن المنثري ، عن يزيد بن خليفة ، قال :

قال لنا أبو عبدالله عليه السلام - ونحن عنده - : نظرتم - والله - حيث نظر الله ، واخترتم من أختار الله ، أخذ الناس يميناً وشمالاً ، وقصدتم قصد محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

أنتم - والله - على المحجة البيضاء ، فأعينوا على ذلك بورع واجتهاد^(١٨) .

فلما أردنا أن نخرج (من عنده)^(١٩) قال : ما على أحدكم إذا عرفه الله بهذا الأمر^(٢٠) أن لا يعرفه الناس به^(٢١) .

إنه من عمل للناس ؛ كان ثوابه على الناس ، ومن عمل لله ؛ كان ثوابه على الله تعالى^(٢٢) .

(١٧) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٣) عن العيون والمحاسن ، للمفيد ، ومثله متناً وسنداً في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) الطبعة الثانية .

وقريب منه في صفات الشيعة للصدوق عن الصادق عليه السلام ، الحديث (٣٩) .

(١٨) كلمة « واجتهاد » من « ن » و « ضا » فقط .

(١٩) ما بين القوسين من « ن » فقط .

(٢٠) كلمة « الأمر » ليست في « ن » ولا في « تي » .

(٢١) كلمة « به » لم ترد في « تي » .

(٢٢) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ٣ - ١٦٤) وأورد البرقي في المحاسن (ص

١٤٨) صدره بسنده عن أبيه ، عن النضر ، عن يحيى الحلبي ، عن أبي المغيرة - وهو ←

من أحاديث أهل البيت عليهم السلام ٩٥

[٤] - وقال : قال الحسن (بن علي)^(٢٣) عليه السلام لرجل :
يا هذا ، لا تُجاهِدِ الطَّلَبَ جهادَ المِغَالِبِ ، ولا تُتَكِلْ على
القَدَرِ اتِّكَالَ الْمُسْتَسْلِمِ ؛ فَإِنَّ ابْتِغَاءَ الْفَضْلِ مِنَ السُّنَّةِ ، والإِجْمَالِ فِي
الطَّلَبِ مِنَ الْعِفَّةِ^(٢٤) ، وَلَيْسَتْ الْعِفَّةُ بِدَافِعَةٍ رِزْقًا ، ولا الحِرْصُ بِجَالِبِ
فَضْلًا ، فَإِنَّ الرِّزْقَ مَقْسُومٌ ، والأَجَلَ مَوْقُوتٌ^(٢٥) واستِغْمَالُ الحِرْصِ
يُورِثُ المَأْثَمَ^(٢٦) .

[٥] - قال : وأتى رجلُ أبا عبد الله عليه السلام ؛ فقال : يا بن
رَسُولِ اللَّهِ ، أَوْصِنِي .

فقال له : لا يَفْقِدُكَ اللهُ^(٢٧) حَيْثُ أَمَرَكَ ، ولا يَرَاكَ^(٢٨) حَيْثُ نَهَاكَ .
فقال له : زِدْنِي .
فقال : لا أَجِدُ مَزِيدًا^(٢٩) .

→ حميد بن المثني . -

وذكره في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) ذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٢٣) ما بين القوسين لم يرد في « ن » ولا في « تي » .

(٢٤) في « ضا » : الفقه ، هنا وفي الجملة التالية : وليس الفقه ، بدل « العفة » في الموضعين .

(٢٥) في « ن » : موقوف ، بدل « موقوت » وكذلك في بشارة المصطفى .

(٢٦) في « مج » : المأثم .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وفي تحف العقول (ص ٢٣٣) عن

الحسن عليه السلام ، وفي التمهيد لابن همام (ص ٥٢) ح (٩٨) وذكره في

بشارة المصطفى ، في ذيل الحديث الثاني السالف .

(٢٧) زاد في « ن » : كلمة : « من » .

(٢٨) زاد في « ن » : كلمة : « من » .

(٢٩) كلمة « مزيداً » وردت في « ن » فقط .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ونقله في بشارة المصطفى في ذيل ←

[٦] - قال : وقال الباقر عليه السلام : ما أنعم الله على عبدٍ نعمةً فشكرها بقلبه ؛ إلا استوجب المزيد^(٣١) قبل أن يُظهر شكره على لسانه^(٣٢) .

[٧] - قال : وقال أبو عبد الله عليه السلام - في أدبه لأصحابه :- مَنْ قَصُرَتْ يده عن المكافاة^(٣٣) فليُطل لسانه بالشكر^(٣٤) .

[٨] - قال : وقال عليه السلام : من حق الشكر لله على نعمه^(٣٥) أن يُشكر مَنْ أجرى تلك النعمة على يده^(٣٦) .

[٩] - قال : وقال سلمان رحمة الله عليه^(٣٧) : أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله بسبع ، لا أدعهنَّ على حالٍ : أن أنظرَ إلى مَنْ هُوَ دُونِي ، ولا أنظرَ إلى مَنْ هُوَ فَوْقِي ، وأن أُحِبَّ الْفُقَرَاءَ وَأَذْنُوهُمْ ، وأن أقولَ^(٣٨) الحقَّ - وإن كانَ مرأً - وأن أصِلَ رحمي - وإن كانتَ مُدْبِرَةً - وأن لا أسألَ النَّاسَ شيئاً ، وأوصاني : أن أَكْثِرَ من قول : « لا

→ الحديث الثاني وبسنده .

(٣٠) زاد في « مط » و « مج » كلمة : بها .

(٣١) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وذكره في بشارة المصطفى في ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٢) في « مط » و « مج » : بالمكافاة .

(٣٣) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى ، بذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٣٤) في « مط » و « مج » : تعالى ، بدل (على نعمه) .

(٣٥) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى (ص ٢٢) ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٦) في « مط » : رضي الله عنه .

(٣٧) في « ن » و « ضا » و « تي » : وأرى قول الحق .

من أحاديث أهل البيت عليهم السلام ٩٧

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » فَأَنَّهَا كَثُرَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ (٣٨) .

[١٠] - قَالَ : وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي :
مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا قَدْرًا ؟

فَقَالَ : مَنْ لَمْ يَجْعَلِ الدُّنْيَا لِنَفْسِهِ فِي نَفْسِهِ خَطَرًا (٣٩) .

[١١] - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : ثَلَاثَةٌ مِنْ
مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ : إِعْطَاءُ مَنْ حَرَمَكَ ، وَصِلَةُ مَنْ قَطَعَكَ ، وَالْعَفْوُ
عَمَّنْ ظَلَمَكَ (٤٠) .

[١٢] - أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي (٤١) أَبُو
الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ،
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ
صَفْوَانَ (٤٢) ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ (٤٣) ، عَنْ أَبِي هَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ

(٣٨) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه البرقي في المحاسن (١ /
١١) ح (٣٤) عن سليمان .

(٣٩) في « ن » و « ضا » : من لم يجعل الدنيا خطراً ، وفي « تي » : من لم يجعل للدنيا خطراً .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .

(٤٠) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .

وقد جاء في حديث عن الصادق عليه السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،
أنه قال - في خطبة - : ألا أخبركم بخير خلائق الدنيا والآخرة ؟ وذكر قريباً من الحديث ،
رواه في كتاب الزهد ، للأهوازي (ص ١٥) ، وأنظر تحف العقول (ص ٤٥) و (ص
٢٩٣) .

(٤١) في « ن » و « تي » : قال الشيخ المفيد : أخبرني .

(٤٢) اسم « صفوان » ساقط من « ضا » .

(٤٣) في « ن » : منصور بن أبي حازم .

ابن الحُسَيْن عليه السلام ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ثلاث مُنْجِيَاتُ ، وثلاث مُهْلِكَاتُ :
فَأَمَّا الْمُتَنْجِيَاتُ : فَخَوْفُ اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَالْعَدْلُ فِي
الغَضَبِ (والرضا)^(٤٤) والقَصْدُ فِي الْغِنَى وَالْفَقْر .
وَأَمَّا الْمُهْلِكَاتُ : فَشُحُّ مَطَاعٍ ، وَهَوَى مُتَّبِعٍ ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ
بِنَفْسِهِ^(٤٥) .

[انتهى الكتاب]^(٤٦)

(٤٤) ما بين القوسين ليس في « تي » .

(٤٥) الحديث ، رواه الحسين الأهوازي في الزهد (ص ٦٨) عن ابن أبي عمير ، عن منصور ، عن يونس ، عن المنهال ، مثله .

وروى الدولابي في الكنى (١ / ١٥١) عن أنس ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مثله .

وأورد المهلكات : البرقي في المحاسن (٣ / ٣ و ٤ / ٤) عن الصادق أو السجاد عليهما السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وكذا في وصية النبي لعلي عليهما السلام في كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه (٤ / ٢٦٠) رقم (٨٢٤) .

(٤٦) وقد فرغْتُ من التعليق على هذا الكتاب ، ومراجعته للمرة الثانية ، منتصف ليلة الأربعاء ، غرة شعبان المعظم ، سنة اثنتي عشر وأربعمائة وألف للهجرة النبوية المكرّمة ، بمدينة قم المقدّسة .

وأستغفر الله العظيم ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

وكتب

السيد محمّد رضا الحسيني
الجلالي

الفهارس

[مرتبةً على أرقام الصفحات]

- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الكتب والمؤلفات .
- ٤ - فهرس الفرق والطوائف .
- ٥ - فهرس الأعلام .
- ٦ - فهرس المواضع والبلدان .
- ٧ - فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة .
- ٨ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٩ - فهرس المحتوى .

١ - الآيات الكريمة

الآيات وأرقامها	الصفحات
السور وأرقامها	
سورة البقرة (٢)	
﴿ لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ : ٢٥٥	٥١
سورة النساء (٤)	
﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ : ١٦٦	٥١
سورة الأنعام (٦)	
﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا ﴾ : ١٦٠	
سورة هود (١١)	
﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذَهَبْنَ السَّيِّئَاتِ ... ﴾ : ١١٤	٦٥
سورة يوسف (١٢)	
﴿ وَلَا تُضَاعَفْ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ : ٥٦	٦٤

سورة الكهف (١٨)

﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ : ٣٠

٦٤

سورة فاطر (٣٥)

// سورة فصلت (٤١)

﴿ مَا تَحْمِلُ مِنْ أَثْقَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ : ١١ // ٤٧

٥١

سورة الزلزلة (٩٩)

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ : ٧ و ٨

٦٤

٢ - الأحاديث لشريعة

الحديث	رقم الصفحة
- أبلغ موالينا السلام وأوصهم . . . (الصادق عليه السلام)	٩١
- أحاديث الشفاعة	٦٧
- إننا هي أعمالكم تردّ إليكم . . . (الرسول صلى الله عليه وآله)	٨٥
- أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله بسبع . . . (سلمان رحمه الله)	٩٦
- أوصيك بتقوى الله والورع والعبادة . . . (الصادق عليه السلام)	٩٣
- ثلاث منجيات ، وثلاث مهلكات . . . (رسول الله صلى الله عليه وآله)	٩٨
- ثلاثة من مكارم الأخلاق . . . (رسول الله صلى الله عليه وآله)	٩٧
- خاصموهم ، وبينوا لهم الهدى الذي أنتم عليه ، وبينوا لهم ضلالهم ، باهلوهم في عليّ عليه السلام . (الصادق عليه السلام)	٧٥
- كلّ ما وعد الله ، أو توعد عليه فهو من أفعال العباد . (الصادق عليه السلام)	٨٥
- لا يفقدك الله حيث أمرك ، ولا يراك حيث نهاك (الصادق عليه السلام)	٩٥
- ليس تجوز الرؤية ما لم يكن بين الرائي والمرئيّ (الهادي عليه السلام)	٨٦
- ما أنعم الله على عبد نعمة فشكرها بقلبه إلاّ استوجب المزيد . . .	
(الباقر عليه السلام)	٩٦
- ما على أحدكم إذا عرفه الله بهذا الأمر : أن لا يعرفه الناس به	
(الصادق عليه السلام)	٩٤
- من قصرت يده عن المكافاة فليطل لسانه بالشكر	
(الصادق عليه السلام)	٩٦

- مَنْ لم يجعل الدنيا لنفسه في نفسه خطراً (الباقر عليه السّلام في جواب :

٩٧

مَنْ أعظم الناس في الدنيا قدراً ؟)

- نظرتم - والله - حيث نظر الله واخترتم من اختار الله . . . (ابو عبدالله عليه السّلام) ٩٤

٩٥

- يا هذا ، لا تجاهد الطلب جهاد المغالب . . . (الحسن عليه السلام)

٨١

- يا ويحه ، أما علم أنّ الجسم محدود متناهٍ . . . (الصادق عليه السلام)

٣ - الكتب والمؤلفات

- ٢٩ - الآراء الكلامية للشيخ المفيد ، لمارتين مكدرموت
- ٧٥ ، ٣٣ - الأركان في دعائم الدين ، للمؤلف المفيد
- ٨٨ - إزالة الغين في رؤية العين ، للنقوي
- ٢٢ - أصول الكافي (الكافي) للكليني
- ٣٨ ٣٦ ، ٣٤ ، ٢٧ - أوائل المقالات ، للمؤلف المفيد
- ٧٠ - تنزيه الأنبياء ، للسيد المرتضى
- ٧٨ ، ٢٢ - التوحيد ، للصدوق
- ٧٨ - التوحيد ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - التوحيد ونفي التشبيه ، للحسين ابن بابويه القمي
- ٧٠ - حجة السنة ، لعبد الغني عبد الخالق
- ٨٠ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٨٠ - الحكايات (كتابنا هذا)
- ٢٨ - حكاية الأقوال العاصمة عن الاعتزال ، لحميدان الحسيني الزيدي
- ٧٨ - الرد على ارطاطاليس في التوحيد ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على أصحاب الإثنين ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على أصحاب الطبايع ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على الزنادقة ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على المعتزلة ، لهشام بن الحكم
- ٧٥ ، ٢١ - رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ، لأبي الحسن الأشعري
- ٧٨ - الشيخ والغلام ، لهشام بن الحكم

- ٢٢ - الصحيفة الكاملة (للإمام السَّجَّاد عليه السلام)
- ٦٩ - صفة الجنة ، لأبي نعيم الأصفهاني
- ٦٩ - صفة الجنة والنار ، لسعيد بن جناح
- ٧٠ - عصمة الانبياء ، للرازي
- ٦١ - العلل في الحجج على قدم العالم ، لبرقلس
- ٦٨ - العلم الشامخ في الردِّ على الآباء والمشايع ، للمقبلي
- ٩٤ ، ٩٢ ، ٣٤ - العيون والمحاسن ، للمؤلف المفيد
- ٧٥ - الغنية عن الكلام وأهله ، للخطابي
- ٣٨ - الفرق بين الشيعة والمعتزلة والفصل بين العدالة منها ، للمؤلف المفيد
- ٣٣ ، ٣٢ - فصل من حكايات الشيخ المفيد (الحكايات)
- ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٤ - الفصول المختارة ، للسيد المرتضى
- ٦٩ ، ٥١ ، ٣١ - القرآن الكريم (كتاب الله)
- ٢٨ - الكاشفة للإشكال في الفرق بين التشيع والاعتزال ، للمنصور الزيدي
- ١١ - الكافي ، للكليني
- ٧٥ ، ٣٣ - الكامل في علوم الدين ، للمؤلف المفيد
- ٩٣ ، ٢٠ ، ١٨ - الكتاب (كتاب الله ، القرآن)
- ٨٧ - كتابا المؤلف (الأركان ، والكامل)
- ٧٨ - الكلام على حدث الأجسام ، لهشام بن الحكم
- ٨٨ - لا تدركه الأبصار ، للنقوي
- ٥٤ - المجالس ، للأشعري
- ٧٨ - المجالس في التوحيد ، لهشام بن الحكم
- ٦٨ - مسألة عذاب القبر وكيفيته ، للمؤلف المفيد
- مقولة « جسم لا كأجسام » بين موقف هشام ومواقف أهل الكلام ، لمحقق الكتاب
- ٧٩
- ٨٨ - نفي رؤية الله ، للنقوي
- ٢٦ - النقض على المنزلة بين المنزلتين ، للنوبختي

الفهارس العامة ١٠٧

٢٧ - نقض فضيلة المعتزلة للمؤلف المفيد

٢٢ - نهج البلاغة (من كلام أمير المؤمنين عليه السلام) جمع الشريف الرضي

٤ - الفرق والطوائف

٨٤ ، ٨٠	آل محمد عليهم السلام
٢٢ ، ١٩	الأخباريّة (فرقة)
٨٤ ، ٢٦	الأخباريون
٧٧	أسلافنا (= الإماميّة)
٨٨ ، ٧٥ ، ٦٩ ، ٤٩ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ٢١ ، ١٩	الأشاعرة
٥٤	الأشعرية (فرقة)
٨٣	أصحابنا (= الإماميّة)
٦١	أصحاب الأفلاطونية الجديدة
٦١	أصحاب بُرقلس
١٨	أصحاب الحديث
٧٧	أصحاب الحديث (من الإماميّة)
٧٣	أصحاب الحديث (من العامّة)
٥٦ ، ٥٣	أصحاب الصفات (= الصفائيّة)
٧٨	أصحاب هشام بن الحكم
٦٢ ، ٥٩	أصحاب الهيولى
٧٧ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ١٢	الإماميّة (= الشيعة)
٧	الأئمة
١١	الأمرء
٨٤	أهل الاجتهاد

الفهارس العامة ١٠٩

٧٠ ، ٥٤	أهل الإسلام
٥١	أهل الاعتزال
٩١ ، ٧٤	أهل البيت عليهم السلام
١٩	أهل الحديث
٨٤ ، ٧٨ ، ٢٤ ، ٢٢	أهل الحديث (من الشيعة)
٢٤ ، ٢١	أهل الحديث (من العامة)
٥١	أهل العلم والاسلام
٨٥	أهل الفضل
٥١	أهل القبلة
٧٤	أهل مذهبنا (الامامية)
٦٨	أهل الملة
٦٢ ، ٥٩ ، ٥٧	البصريون (من المعتزلة)
٤٦	البهشمية (فرقة)
١١	البويهيون
٥٤	الجبائية (فرقة)
٨٣	الجماعة (الشيعة)
٦٩	جمهور المعتزلة
٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧	الجهمية (فرقة)
٤٦	الحسينية (فرقة)
٨٨ ، ٧٨ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٥٢	الحشوية (السلفية)
١١	الحمدانيون
٦٨	الخوارج
٦٨ ، ١١	الزيدية (فرقة)
٨٨ ، ٧٤ ، ٥٤ ، ٥١ ، ٢١ ، ٢٠	السلفية (الحشوية)
٧٧	سلفنا (الإمامية)
٨٥	الشرفاء

- ٨٤ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٦ ، ١١ ، ١٠ الشيعية (مذهب)
- ٨٨ ، ٧٨ ، ٥٤ ، ٤٩ الشيعية الإمامية (فرقة)
- ٨٣ شيعة أهل البيت عليهم السلام
- ٨٨ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٩ الصفائية (أصحاب الصفات)
- ٨٣ عامي (من العوام)
- ٨٨ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٣ ، ٥٣ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢١ ، ١٩ ، ١٦ العامة (فرقة)
- ٧٤ العصابة (أصحابنا)
- ٨٥ العصابة (الشيعية)
- ٧٨ عصابة (الامامية)
- ٨٥ العلماء
- ١١ الفاطميون
- ١٢ الفرق الشيعية
- ٩٦ الفقراء
- ٨٥ ، ٨٣ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٩ الفقهاء (المجتهدون من الشيعة)
- ٧٤ فقهاء الإمامية
- ٥٤ الكرامية (فرقة)
- ٨٧ ، ٨٥ ، ٥٥ المتكلمون
- ٨٤ المتكلمون من الشيعة
- ٥٢ المجبرة
- ١٠ المذهب السني
- ٢٧ ، ١١ المذهب الشيعي
- ٦٨ ، ٦٧ المسلمون (أهل الإسلام)
- ٧٧ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٥١ المشبهة (الصفائية)
- ٥٣ ، ٤٦ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٩ المعتزلة (فرقة)
- ٨٨ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٨١ ، ٧٩ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٣ ، ٥٩
- ٢٧ معتزلة البصرة (البصريون)

الفهارس العامة ١١١

معتزلة بغداد ٢٨

المعطلة ٥٣

المقلدة ٢١ ، ٢٠ ، ١٩

الملائكة ٦٧

النجارية (الحسينية) ٤٦

النظار (الفقهاء) ٨٤

٥ - الأعلام

٧٥ ، ٧٤ ، ٣١ ، ١٩	الأئمة عليهم السلام
٢٢ ، ٢١	أئمة أهل البيت عليهم السلام
٢٢	أئمة الهدى عليهم السلام
٦١	ابرقلس (= برقلس)
٨٦	أحمد بن إسحاق
٢٠	أحمد بن حنبل
٣٩	أحمد بن عبد العال الميسي العاملي (كاتب نسخة)
٩٧ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٧٥	أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن
٩٧ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٧٥	أحمد بن محمد بن عيسى
٣٤	ابن إدريس الحلبي
٧٥	الأشعري (علي بن إسماعيل أبو الحسن)
٧٠	الأنبياء عليهم السلام
٨٠ ، ٦٨	الأهوازي (الحسين بن سعيد)
٩٨	أنس (بن مالك)
٩٧ ، ٩٦	الباقر (أبو جعفر) عليه السلام
٦١	برقلس
٦٨	بشر المريسي
٩١	بعض أصحاب يونس
٢٧	أبو بكر الأصم

- ٤٦ أبو بكر الباقلاني
 ٨٠ بكر بن صالح
 ٦٩ الجاحظ
 ٥٥ الجبائي
 ٩٢ أبو جعفر (الباقر) عليه السلام
 ٨٤ أبو جعفر الصدوق (محمد بن علي)
 ٢٨ جعفر بن حرب أبو الفضل الهمداني
 ٩٢ جعفر بن شريح الحضرمي
 ٩١ ، ٨٥ ، ٧٥ جعفر بن محمد (أبو عبدالله) الصادق عليه السلام
 ٨٠ جعفر بن محمد بن قولويه أبو القاسم
 ٦٩ ، ٦٨ جهنم بن صفوان
 ٥٩ ابن الجوزي
 ٤٩ الجويني إمام الحرمين
 ٨٤ حجاج بن عبدالله
 ٥٤ ابن حزم
 ٥٤ ، ٤٦ ، ٢١ أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل)
 ٨٧ ، ٨٦ أبو الحسن الثالث عليه السلام
 ٨٠ الحسن بن سعيد
 ٩٥ الحسن بن علي عليه السلام
 ٢٦ الحسن بن موسى النوبختي
 ٨٠ الحسين بن الحسن
 ٨٠ الحسين بن الحسن بن بردة
 ٨٠ ، ٦٧ الحسين بن سعيد (الأهوازي)
 ٨٠ الحسين بن سعيد الكوفي الخزاز
 ٨٠ الحسين بن علي
 ٧٨ الحسين بن علي (ابن بابويه) القمي

- ٤٦ الحسين بن محمد النجار
 ٩٤ الحلبي
 ٩٧ ابو حمزة الثمالي
 ٢٨ حميدان بن يحيى القاسمي الحسيني الزيدي ابو عبدالله
 ٩٥ ، ٩٤ حميد بن المثنى (ابو المغرا)
 ٢١ ابن حنبل (أحمد)
 ٧٥ الخطّابي
 ٩٢ ، ٩١ خيشمة (الجعفي)
 ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٣ ، ٨٥ ، ١٦ ، ١٥ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ٩٢ ، ٨٧ الرضا عليه السلام
 ٩٨ السجاد عليه السلام
 ٩٧ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٧٥ سعد بن عبدالله
 ٦٩ سعيد بن جناح
 ٩٦ سلمان (رحمه الله)
 ٥٤ السمناني قاضي الموصل
 ٨٤ سهل بن أحمد الديباجي
 ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ السيّد المرتضى (علي بن الحسين الموسوي)
 ٦٨ شهاب الدين (السيّد)
 ٩٧ ، ٧٣ ، ٦٣ ، ٥٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٣٢ الشيخ ابو عبدالله (المفيد)
 ٩٨ ، ٩٤ الصادق عليه السلام (الإمام جعفر بن محمد ابو عبدالله)
 ٨٦ الصادقين عليهم السلام (الأئمة)
 ٨٠ صالح بن أبي حماد
 ٨٠ الصدوق (محمد بن علي ابو جعفر)
 ٩٧ صفوان
 ٦٨ ضرار بن عمرو المعتزلي
 ٨٨ الغزالي

- ٨٤ قاسم بن جعفر بن يحيى المصري أبو محمد
- ٨٨ أبو القاسم بن الحسين النقوي القمي اللكهنوي
- ٢٨ أبو القاسم البلخي
- ٨٦ القاضي (عبد الجبار)
- ٨٧ أبو قرّة (الراوي عن الرضا عليه السلام)
- ٦٩ عباد بن سليمان الصيمري
- ٨٦ ، ٤٦ عبد الجبار القاضي
- ٨٧ عبد الحسين شرف الدين (السيّد)
- ٤٦ عبد السلام بن محمد الجبائي (أبو هاشم)
- ٣٨ عبد العزيز بن سعيد النجار (كاتب نسخة)
- ٨٠ ، ٨١ أبو عبدالله عليه السلام (الإمام جعفر بن محمد الصادق)
- ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧
- ٩٣ أبو عبدالله الإمام (الشيخ المفيد)
- ٢٨ أبو عبدالله البصري
- ٨٥ عبدالله أبو الحجاج
- ٢٨ عبدالله بن حمزة المنصور بالله من أئمة الزيدية
- ٨٠ عبدالله بن المغيرة
- ٧٥ ، ٩٨ عليّ عليه السلام
- ١٠ عليّ بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري
- ٢٧ ، ٥٩ أبو علي الجبائي
- ٨٤ علي (والد يعقوب)
- ٥٧ ، ٨٥ علي بن الحسين عليه السلام (السّجاد)
- ٤٣ علي بن الحسين أبو القاسم الموسوي (السيّد المرتضى)
- ٢٨ علي بن محمد بن إبراهيم الخالدي أبو الطيب أبو الحسن
- ٨٧ علي بن موسى أبو الحسن (الرضا) عليه السلام
- ٩٨ ابن أبي عمير

- ٣٧ عيسى بن إبراهيم بن عبد الله
 ٧٨ الكاظم عليه السلام
 ٩٣ كثير بن علقمة
 ٢٩ مارتين مكدرموت
 ٧٤ ، ٢٠ مالك بن أنس
 ٨٧ المأمون
 ٢٨ مجد الدين المؤيدي
 ٩٤ ، ٩٣ محمد (رسول الله ، النبي) صلى الله عليه وآله وسلم
 ٩٧ ، ٩٣ ، ٩١ محمد بن الحسن بن الوليد (أبو أحمد)
 ٣٩ محمد حسين بن زين العابدين الارومية (كاتب نسخة)
 ٩٤ محمد بن خالد البرقي (أبو أحمد)
 ٩٨ ، ٨ محمد رضا الحسيني الجلال (محقق الكتاب)
 ٨٩ محمد زاهد الكوثري
 ٨٠ محمد بن زياد
 ٥٤ محمد بن عبد الوهاب (أبو علي الجبائي)
 ٧٨ محمد بن علي بن الحسين (أبو جعفر الصدوق)
 ٣٩ محمد علي الروضاتي
 محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ ، أبو عبد الله ، المفيد ،
 مؤلف الكتاب)
 ٤٣ ، ١٢ محمد الموسوي (الأصفهاني الجهارسوقي ، كاتب نسخة)
 ٣٩ محمد بن النعمان ، أبو جعفر
 ٧٥ محمد بن يعقوب (الكليني أبو جعفر)
 ٨٠ ، ١١ مشايخ المعتزلة
 ٦٩ أبو المفراً (حميد بن المثني)
 ٩٤ المفيد (الشيخ أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن النعمان ،
 مؤلف الكتاب)
 ٣٠ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ١٢ ، ٧

٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٦٧، ٦٨، ٨٤، ٩٢، ٩٤

٦٨ المقبلي

٩٧، ٩٨ منصور بن حازم

٦٧ منكر ونكير (الملكان)

٩٨ المنهال

٢٠، ٣١، ٥٤ النبي (رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم)

٥٥، ٦٩، ٧٠، ٧٤

٣٨ النجومي

٩٤ النضر

٦٩ النظام (من المعتزلة)

٦٩ أبو نعيم الأصفهاني

٢٧، ٥١، ٥٩، ٦٤، ٦٨ أبو هاشم بن الجبائي

٢٩ هاشم معروف الحسني العاملي -

٥٩ أبو الهذيل العلاف

٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٨٦ هشام بن الحكم

٩٤ يزيد بن خليفة

٨٤ يعقوب بن علي (أبو يوسف)

٩٨ يونس

٨٠ يونس بن ظبيان

٧٥، ٩١، ٩٣، ٩٧ يونس بن عبد الرحمن

٦ - المواضع والبلدان

١١	أصفهان
١١	بغداد
٢٩	جامعة شيكاغو الأمريكية
٩٧ ، ٦٩ ، ٦٨	الجنة
١١	حلب
٢٨	دار الكتب المصرية
١١	الريّ
٣٧	طهران
١١	فارس
٩٨ ، ٣٧	قم المقدّسة
٣٨	كرمانشاه (باختران)
٣٧	لحسا (الأحساء)
٩١	المدينة (المنورة)
٣٩	مشهد أمير المؤمنين عليه السلام (النجف)
٣٧	المطبعة الحيدرية (النجف)
١١	المغرب
٣٧	مكتبة الداوري
٣٧	مكتبة مجلس الشورى الإسلامي (طهران)
١١	الموصل

الفهارس العامة ١١٩

النار ٦٨ ، ٦٩

النجف الأشرف ٣٧

الهند ٨٨

اليمن ١١

٧ - المصطلحات والألفاظ الخاصّة

٤٥	اتّحاد النصرانية
٩٥	الأجل (الموت)
٧٤	إجماع الامامية
٧٤	إجماع العصاة
٨٥	إجماع الفقهاء
٢٤	أحاديث أهل البيت عليهم السلام
٦٠	الإحداث
٥٣ ، ٥٢ ، ٤٩ ، ٤٦	الأحوال (التي قال بها البهشيّة)
٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤	
٧٠	أنخبار الأحاد
٦١	الاختراع
٦٠	الإخراج
٩٣	أداء الأمانة
٩٦	أدب الصادق عليه السلام لأصحابه
٥٧	الإرادة (الله)
١٧	ارتكاب المعاصي والفسق
٥٩	أصالة الأشياء
٦١	الأصل (= الهبولى)
٦١	أصل العالم

١٢١	الفهارس العامة
٧٣ ، ٦٣ ، ٢٦	الأصول الخمسة (عند المعتزلة)
٢١	أصول الدين
١٤	أصول الفقه (علم)
٧٠	إظهار الكفر والارتداد
٧٣ ، ٣٦ ، ٢٥ ، ٢٧	الاعتزال
٩٨	إعجاب المرء بنفسه
٦٩	إعجاز القرآن
٦٢ ، ٦١ ، ٥٩	الأعراض (العرض)
٩٧	أعظم الناس قدراً ؟
٨٥ ، ٨٤	أفعال العباد
٤٥	الأقانيم الثلاثة (عند النصاري)
٧٠	الإمام
٧٨ ، ٣٠ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٦	الإمامة
٧٤	إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام
٧١	الأئمة
٩٢	أمر الأئمة عليهم السلام
٦٩	انشقاق القمر
١٧	الإيمان والفسق
٨٣ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ٢١	التأويل (للنصوص والأخبار)
٨٨ ، ٨٥ ، ٧٨	التجسيم
٧٧	التجسيم اللفظي
٨٦	التجسيم المعنوي
١٠	تحديد النصوص
٦٤ ، ٦٣	التخليد في جهنم
٧٨ ، ٧٧ ، ٥٤ ، ٢٢	التشبيه
٠٨٨ ، ٧٧	التشبيه المعنوي

٣١ ، ٢٦ ، ٢٥

التشيع

٢١

التقليد

٩٣

تقوى الله

٨٨ ، ٨٦

التنزيه

٨٦ ، ٨٥ ، ٧٨ ، ٧٤ ، ٥٦ ، ١٦ ، ١٥

التوحيد

٢١

التقليد

٩٣

تقوى الله

٨٨ ، ٨٦

التنزيه

٨٦ ، ٨٥ ، ٧٨ ، ٧٤ ، ٥٦ ، ١٦ ، ١٥

التوحيد

٦٣

التوبة

٨٤ ، ٨٣ ، ٧٨ ، ١٧

الجبر

٨٥ ، ٨١ ، ٧٩

جسم لا كالأجسام

٨٨

الجسميّة

٨٨

الجهة

٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩

الجواهر (الجوهر)

٥٦ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩

الحال (لله) = (الأحوال)

٦٣

حبط الأعمال

٥٧ ، ٥٥

الحدوث

٢٤

الحديث (السُّنة)

٩٥

الحرص

٩٣

حسن الجوار

٧٩

الحصر العقلي

٩٦

الحق

٧٠

الخطأ

٣٠ ، ٢٦ ، ١٥

الخلافة

الفهارس العامة ١٢٣

٦٠	الخلق
٨٤	خلق تقدير
٨٤	خلق تكوين
٦٩ ، ٦٨	خلق الجنة والنار
٩٨	خوف الله في السر والعلن
١٤	الدليل العقلي (= العقل)
٧١ ، ٧٠	الرأي
٩٥	الرزق
١٦	الرسالة (النبوة)
٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٧٨	الرؤية بالأبصار (للباري تعالى)
٩٥ ، ٧١ ، ٢٠ ، ١٨	السنة (الحديث الشريف)
٧١ ، ٧٠	السهو
٩٨	شح مطاع
٦٧	الشفاعة
٩٦	الشكر
٨٦	الشيء (= الجسم)
٥٦	الشيء (تعريفه) الشبهة
٩٣	صدق الحديث
٧١ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٦ ، ١٧	الصفات (الإلهية)
٩٦	صلة الرحم
٩٧	صلة القاطع
٦١	الصورتان الجسمية والنوعية
٧٠	الضلال
٦١	الطبيعة
١٤	الطرق المقررة للاستدلال
٩٥	الطلب (للرزق)

٩٣	طول السجود
٩٣	العبادة
٨٤ ، ٧٤ ، ١٧	العدل
٩٢	عدلاً (حقاً)
٩٨	العدل في الغضب والرضا
٦٠ ، ٥٩ ، ٥٥	العدم
٦٨	عذاب القبر
٧٠	عصمة الائمة عليهم السلام والأنبياء
٧١	عصمة الأمة
٩٩	العفة (في طلب الرزق)
٩٧	العفو عمن ظلمك
٧٨ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧١ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٩ ، ١٤	العقل (الدليل)
١٠	العقيدة الأشعرية
٥٠	العلم (الله)
٩٢ ، ٧٤ ، ٧٠	علم الدين
٧٤ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٥	علم الكلام
٩٢	العمل الصالح
٧١	الغفلة
٧١	الغلط
١٠	غَيِّبة الإمام المهدي عليه السلام
٨٨	غير المعقول
٨١	الفاعل
٩٥	الفضل
٨١ ، ٥٧	الفعل
٨٤	الفقه
٨٦	القائم بنفسه

الفهارس العامة ١٢٥

٩٥ ، ١٧	القَدَر
٥٧ ، ٥٠	القدرة (الله)
٥٦ ، ٥٥	القَدَم
٦٢	قَدَم أصل العالم
٥٩	قَدَم الجواهر والأعراض
٦١	قَدَم الطبيعة
٥٧ ، ٥٦	القديم
٥٨	القصد في الغنى والفقير
١٧	القضاء
٧٩	قول هشام في الجسم
٤٦	كسب التجارية
٨٤ ، ٧٥ ، ٢٢ ، ٢١	الكلام (علم)
٧١	الكبائر
٧١	الكتاب
٩٦	لا حول ولا قوة إلا بالله
٥٠ ، ٤٩	اللغة (اللسان)
٦١	المادة (الهيولى)
٥٧	الماضي (الزمان)
٧٥	المباهلة
١٥	المبدأ والمعاد
٨٥	المحال
١٧ / ١٥	المعاد
٧٤	المعاد الجسماني
٧٠	المعاصي (ارتكابها)
٧٠ / ٦٩	المعجزات النبوية
٦٩	المعراج

٦٠	معقول (معنى)
٨١	مقال هشام في الجسم (قوله)
٧٤ / ٧٣	المنظرة (النظر)
٩٨	المنجيات
٧٣ / ٢٧ / ٢٦	المنزلة بين المنزلتين
٩٨	المهلكات
٨٦	الموجود
١٥	النبوة
٦٧	نزول الملائكة على اهل القبور
٧٠	النسيان
٨٤ / ٥٠ / ٢٢ / ٢١ / ١٨	النص (النصوص)
٦٩	نطق الذراع
٨٤ / ٧٥ / ٥٥ / ٢١	النظر (البحث)
٧٨	نفي التجسيم
٨٦ / ٧٩	نفي التشبيه
٨٧ / ٨٥ / ٨٤ / ٧٨	نفي الرؤية
٧٨	النقل (الحديث ، النص)
٦٠ / ٥٩ / ٥٥	الوجود
٩٤ / ٩٣ / ٩٢	الورع
٩١	الوصية بالورع والعمل بالشكر
٩٨	وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام
١٦	الوعد والوعيد
٩٢	ولايتنا (اهل البيت عليهم السلام)
٦٣ / ١٦	الوعد
٩٤	هذا الامر (التشيع)
٩٨	هوى متبع

الفهارس العامة ١٢٧

الهيولى ٦١

٨ - المصادر والمراجع

- ١ - الاختصاص ، المنسوب إلى الشيخ المفيد ، تصحيح علي أكبر الغفاري منشورات جماعة المدرّسين - قم .
- ٢ - الاعتصام ، للشاطبي .
- ٣ - الأصول الستة عشر ، لعدّة من محدّثي القدماء ، تقديم الشيخ حسن المصطفوي ، طهران ١٣٧١ هـ .
- ٤ - أصل الشيعة وأصولها ، للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء .
- ٥ - أعلام الدين ، للديلملي الحسن بن أبي الحسن ، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم .
- ٦ - الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ، محمد أبي حامد (ت ٥٠٥) الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الحسين عليه السلام مطبعة حجازي - القاهرة .
- ٧ - أمالي الطوسي ، للشيخ محمد بن الحسن أبي جعفر (ت ٤٦٠) مطبعة النعمان - النجف ١٣٨٧ هـ .
- ٨ - أوائل المقالات في المذاهب المختارات ، للشيخ المفيد ، تقديم شيخ الإسلام الزنجاني ، المطبعة الحيدرية ، النجف ١٣٩٣ هـ .
- ٩ - الإيضاح ، للشيخ الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري (ت ٢٦٠) تحقيق السيّد جلال الدين محدّث ، مطبعة دانشگاه طهران ١٤٠٣ هـ .
- ١٠ - بحار الأنوار ، للشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١٠) الطبعة الحديثة - طهران .

- ١١ - بشارة المصطفى لشيعه المرتضى ، لمحمد بن أبي القاسم الطبري ،
الطبعة الثالثة - المطبعة الحيدرية ١٣٨٣ هـ .
- ١٢ - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣) مطبعة
السعادة ، مصر ١٣٦٨ .
- ١٣ - تاريخ الجهمية والمعتزلة للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي الطبعة
الثالثة ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .
- ١٤ - تاريخ الفرق الإسلامية ، لمحمد أبي زهرة الجزء الأول ، دار الفكر
العربي ، ١٩٧١ م .
- ١٥ - تثبيت دلائل النبوة ، للقاضي عبد الجبار .
- ١٦ - تراثنا ، مجلّة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء
التراث ، قم .
- ١٧ - تصحيح الاعتقاد (شرح اعتقادات الصدوق) للشيخ المفيد ، تقديم
السيد هبة الدين الشهرستاني ، المطبعة الحيدرية - النجف .
- ١٨ - التعريفات ، للسيد علي بن محمد الشريف الجرجاني ، الطبعة الأولى
المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ١٩ - تلبيس إبليس (أو نقد العلم والعلماء) لابن الجوزي عبد الرحمن ،
إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة .
- ٢٠ - تلخيص المحصل ، للشيخ المحقق نصير الدين الطوسي .
- ٢١ - التنبيه والرد ، للملطي محمد بن أحمد (ت ٣٧٧) تعليق وتعقيب الشيخ
محمد زاهد الكوثري ، طبع المثنى ١٣٨٨ .
- ٢٢ - تنزيه الأنبياء ، للسيد الشريف المرتضى ، مطبوع مكرراً .
- ٢٣ - التوحيد ، للصدوق أبي جعفر ، محمد بن عليّ القمي (ت ٣٨١)
مكتبة الصدوق - طهران ١٣٩٨
- ٢٤ - التمهيد ، لابن همام محمد أبي علي الإسكافي تحقيق مدرسة الإمام
المهدي عليه السلام ، قم ١٤٠٤ .

- ٢٥ - تحف العقول عن آل الرسول ، للشيخ الحسن بن علي بن أبي شعبة
الحرّاني ، صحّحه عليّ أكبر الغفاري ، طبع جماعة المدرّسين ، قم ١٤٠٤ .
- ٢٦ - حجّة السّنة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق ، المعهد العالمي للفكر
الإسلامي ، دار القرآن الكريم - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ٢٧ - الحدود ، لابن سينا ، حقّقه امليه جواشون ، نشر سروش - طهران
١٩٨٧ م .
- ٢٨ - دليل المخطوطات للسيد أحمد الحسيني ، الجزء الأول ، مطبعة
مهرستوار - قم .
- ٢٩ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، للشيخ آغا بزرك الطهراني ، الطبعة
الأولى ، النجف وطهران .
- ٣٠ - رجال النجاشي ، تحقيق السيد موسى الزنجاني الشبيري ، نشر جماعة
المدرّسين ، قم ١٤٠٧ هـ .
- ٣١ - رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ، لأبي الحسن الأشعري ،
طبع في مذاهب الإسلاميين ، للبديوي (١ / ١٥) .
- ٣٢ - روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد
(ت ٦٣٠) دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠١ هـ .
- ٣٣ - الزهد ، للحسين بن سعيد الأهوازي ، تحقيق مدرسة الإمام المهديّ
عليه السلام ، قم ١٤٠٤ هـ .
- ٣٤ - شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار المعتزلي .
- ٣٥ - شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد ، الطبعة الأولى مصر - ٤ -
أجزاء .
- ٣٦ - الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ، للسيد هاشم معروف الحسيني - دار
النشر للجامعيين - بيروت .
- ٣٧ - صفات الشيعة ، للصدوق القمي ، مطبوع مع كتاب عليّ والشيعة
للشيخ نجم الدين العسكري ، في مطبعة الآداب - النجف .

- ٣٨ - عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد - قم .
- ٣٩ - عقائد الإمامية ، للشيخ محمد رضا المظفر ، مطبوع مكرراً .
- ٤٠ - الغايات ، للرازي القمي ، طبع ضمن (جامع الأحاديث) له - طهران المكتبة الإسلامية .
- ٤١ - فرهنك معين ، للدكتور محمد معين ، منشورات أمير كبير ، الطبعة الرابعة - طهران ١٣٦٠ هـ .
- ٤٢ - الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم الأندلسي ، الطبعة الأولى - مصر .
- ٤٣ - الفصول المختارة من العيون والمحاسن ، جمع السيّد الشريف المرتضى من أمالي الشيخ المفيد ، الطبعة الرابعة - مكتبة الداوري - قم ١٣٩٦ هـ .
- ٤٤ - الفهرست للطوسي ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ .
- ٤٥ - الفهرست ، للنديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ١٣٩١ هـ .
- ٤٦ - القرآن محاولة لفهم عصريّ ، الدكتور مصطفى محمود ، مصر .
- ٤٧ - الكنى والأسماء ، للدولابي - دائرة المعارف - حيدر آباد - الهند .
- ٤٨ - الكافي ، للكليني أبي جعفر ، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩) دار الكتب العلمية ، والمكتبة الإسلامية - طهران .
- ٤٩ - كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلامة الحليّ ، تحقيق الشيخ حسن زاده آملي ، جماعة المدرّسين - قم ١٤٠٨ هـ .
- ٥٠ - كلمة حول الرؤية ، للسيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ، دار النعمان - النجف ١٣٨٧ هـ .
- ٥١ - المحاسن ، للبرقي أحمد بن محمد بن خالد ، تصحيح جلال الدين المحدث الأرمويّ ، دار الكتب الإسلامية - قم .
- ٥٢ - المسائل الساروية ، للشيخ المفيد ، طبع ضمن عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد - قم .
- ٥٣ - مذاهب الإسلاميين ، للدكتور عبد الرحمن البدوي ، دار العلم

١٣٢ الحكايات .

للملايين ، بيروت ١٩٧١ .

٥٤ - مستطرفات السرائر ، للشيخ محمد بن أحمد ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨) تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام - قم ١٤٠٨ هـ .

٥٥ - مسند شمس الأخبار ، لعلي بن حميد القرشي ، مكتبة اليمن الكبرى ، صنعاء ١٤٠٧ هـ .

٥٦ - مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن الأشعريّ ، علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة ، مصر ١٣٦٩ هـ .

٥٧ - المقالات والفرق ، للشيخ سعد بن عبدالله القمي الأشعري ، صحّحه دكتور محمد جواد مشكور - مطبعة حيدري - طهران ١٩٦٣ م .

٥٨ - مقولة جسم لا كالأجسام ، بين موقف هشام ، ومواقف سائر أهل الكلام ، للسيد محمد رضا الحسيني الجلال ، مقال نشر في مجلّة « تراننا » الفصلية ، العدد (١٩) .

٥٩ - الملل والنحل ، للشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز الوكيل ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

٦٠ - مناهج الاجتهاد في الإسلام ، للدكتور محمد سلام مذكور ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .

٦١ - كتاب من لا يحضره الفقيه ، للشيخ الصدوق القميّ ، دار الكتب الإسلامية - طهران - الطبعة الخامسة - ١٣٩٠ هـ .

٦٢ - نهج الحقّ وكشف الصدق ، للعلامة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (ت ٧٢٦) علّق عليه عين الحسيني الأرمويّ دار الهجرة - قم .

٦٣ - الهدى إلى دين المصطفى ، للحجّة الشيخ محمد جواد البلاغي ، الطبعة الثانية - دار الكتب الإسلامية ، قم .

٦٤ - وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، منشورات الرضي - قم ١٤٠٤ هـ .

٦٥ - التوحيد والتلث ، للحجّة الشيخ محمد جواد البلاغي ، الطبعة الثانية ،

- دار قائم آل محمد عجل الله تعالى فرجه الشريف ، قم ١٤١١ هـ .
- ٦٦ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ، لأدم متز .
- ٦٧ - الرسائل العشر . للشيخ الطوسي . ط جماعة المدرسين - قم .
- ٦٨ - تاريخ المذاهب الإسلامية لابي زهرة ، طبع مصر .
- ٦٩ - خاندان نوبختي ، عباس إقبال ، كتابخانه طهوري - طهران .
- ٧٠ - المنية والأمل - طبقات المعتزلة - لابن المرتضى .
- ٧١ - عدّة الاصول للطوسي ، تحقيق الشيخ مهدي نجف ، مؤسسة آل البيت (ع) - قم .
- ٧٢ - تاريخ الفرق الإسلامية ، للغرابي ، طبع القاهرة .
- ٧٣ - هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار ، للكركي .
- ٧٤ - منهاج السنّة لابن تيمية الحراني الحنبلي ، طبع بولاق .
- ٧٥ - أنديشه های كلامی شیخ مفید ، تألیف مارتین مکدرموت ، ترجمة أحمد آرام ، طبع طهران .

٩ - فهرس المحتوى

٨ - ٧	تقديم
٤١ - ٩	المقدمة
١٣ - ٩	١ - على الاعتبار
١٧ - ١٤	٢ - أقسام التعاليم الإسلامية
٢٣ - ١٨	٣ - نشوء الفرق الكلامية
٢٩ - ١٤	٤ - الخلط بين المذاهب
٣١ - ٣٠	٥ - موضوع الكتاب
٣٥ - ٣٢	٦ - نسبة الكتاب إلى المفيد
٣٩ - ٣٦	٧ - نسخ الكتاب
٣٦	١ - النسخة المطبوعة
٣٧	٢ - مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي
٣٨	٣ - مخطوطة السيد النجومى
٣٨	٤ - مخطوطة مكتبة الامام الرضا عليه السلام
٣٩	٥ - مخطوطة السيد الروضاتى
٤١ - ٤٠	٨ - العمل في الكتاب
٩٨ - ٤٣	متن الكتاب
٤٧ - ٤٥	[١] ثلاثة أشياء لا تعقل

- [٢] مفاسد القول بالحال ٥٦ - ٤٩
- [٣] فصل ، في رأي المعتزلة البصريين في القدرة والإرادة ٥٧
- [٤] قول المعتزلة في الجواهر بما يقوله أصحاب الهوى ٦٢ - ٥٩
- [٥] مفاسد قول المعتزلة في الوعيد ٦٥ - ٦٣
- [٦] مخالفات أخرى للمعتزلة ٧١ - ٦٧
- [٧] المناظرة من أصول الإمامية ٧٥ - ٧٣
- [٨] تهمة التشبيه وقول هشام بالتجسيم اللفظي ٨١ - ٧٧
- [٩] تهمة الجبر والرؤية ضد الشيعة ٨٩ - ٨٣
- [١٠] من أحاديث أهل البيت عليهم السلام في الوصية ٩٨ - ٩١
- (١) حديث خيثمة عن الصادق عليه السلام ٩٢ - ٩١
- (٢) حديث كثير بن علقمة عنه عليه السلام ٦٤ - ٩٣
- (٣) حديث يزيد بن خليفة عنه عليه السلام ٩٤
- (٤) وصية الحسن بن علي عليه السلام لرجل ٩٥
- (٥) وصية الصادق عليه السلام لرجل ٩٥
- (٦) حديث الباقر عليه السلام في الشكر ٩٦
- (٧) من حديث الصادق عليه السلام في أدبه لأصحابه ٩٦
- (٨) حديث الصادق عليه السلام في حق الشكر ٩٦
- (٩) وصية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لسلمان ٩٧ - ٩٦
- (١٠) حديث للباقر عليه السلام حول خطر الدنيا ٩٧
- (١١) حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكارم الأخلاق ٩٧
- (١٢) حديثه صلى الله عليه وآله وسلم في المنجيات ٩٨ - ٩٧

٩٩ الفهارس العامة

١٠١ فهرس الآيات الكريمة

١٠٣ فهرس الأحاديث الشريفة

١٣٦ الحكايات

١٠٥	فهرس الكتب والمؤلفات
١٠٨	فهرس الفرق والطوائف
١١٢	فهرس الأعلام
١١٨	فهرس المواضع والبلدان
١٢٠	فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة
١٢٨	فهرس المصادر والمراجع
١٣٤	فهرس المحتوى

[نهاية الكتاب]

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ